

المفاضلة بين الأنبياء والأئمّة
في دين الشّيعة الاثني عشريّة

د. بدر بن ناصر بن محمد العواد

أكاديمي سعودي؛ أستاذ مساعد في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
بجامعة القصيم

ملخص البحث

مسألة المفاضلة بين الأنبياء عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ والأئمّة الاثني عشر من المسائل المهمّة التي تكشف عن أحد الأوجه العظيمة للغلوّ عند الإماميّة، فعلى الرّغم من أنّ الأنبياء والرّسل هم صفوة الله وخِيرته من خلقه، إلّا أنّ الإماميّة يرفعون -في الجملة- مرتبةَ الإمامة على مرتبة النّبوّة، فما من آيةٍ لنبيّ أو خصيصة لرسول حتى إحياء الموتى إلّا وادّعوها أو ادّعوا وقوعَ نظيرها لهم، وحين أثبتوا العصمة للأنبياء عن كلّ نقيصة حتى عن السّهو والنّسيان لم تطب نفوسهم إلّا أن يثبتوها لأئمّتهم وعلى الكيفيّة ذاتها، وقد نشأ عن تقديمهم الإمامةَ على النّبوّة أن فضّلوا الأئمّة الاثني عشر على الأنبياء كافّة من كلّ وجه، حتى أولي العزم منهم، باستثناء النبيّ ﷺ، ففضّلوهم عليهم من جهة الشّرف والمكانة مطلقًا، وقدّموهم عليهم من جهة ادّعاء علمهم بالشّرائع عامّة من لدن أوّل رسول حتى خاتم الأنبياء ﷺ، وكذلك ادّعاء علمهم بالغيب القرآني، على خلاف بينهم في التّصريح بهذا اللّفظ على جهة الإطلاق أو نفيه، في مصادمة صريحة للنصوص، وكذلك ادِّعاء علمهم بما كان في الماضي وما سيكون في المستقبل، وبما تُكِنُّه الضّمائر بصورة لا يمكن أن يقبلها عقل فضلًا عن أن يجيء بها نقل، ومن المعلوم أنّ هذا العلم بهذه الصِّفة لا يمكن أن يكون لمخلوق كائنًا من كان.

د. بدر بن ناصر بن محمد العواد

dr.b.n.alawad@hotmail.com

The Comparison Between the Prophets and the Imams in the Religion of the Twelver Shiites.

Dr. Badr bin Nassir Al-Awwaad

Saudi Academic, Assistant Professor in the College of Sharia and Islamic Studies in the Qasim University

Abstract

The issue of comparison between the prophets (may peace be upon them) and the twelve imams are from amongst the important issues that expose the extremism of the Imami Shiites. Despite the fact that the messengers and prophets are the chosen ones and best from amongst Allah's creation, the Imamiyyah by large (largely) raise the ranks of an imam over that of prophethood.

There's not a miracle of a prophet, or a characteristic quality of a messenger, even if it's giving life to the dead, except that the Shiites claimed it or something similar to it for an Imam.

When the Shiites said that the prophets are infallible and that they were free of all kind of defects, even forgetfulness and absent-mindedness, they didn't come to rest until they affirmed it for their imams too.

When they started to say that the imamate is better than the prophethood, the idea that the twelve imaams were better than all the other prophets in every aspect was born. They even said that the imams are better than the five best messengers with the exception of the Prophet Muhammad (May Allah exalt his mention and send peace upon him).

They preferred the imams over the prophets in nobility and rank, and they also put them on a higher status due to their knowledge of the legislations of the first messenger to the last, and due to their claim that they knew the hidden knowledge of the Qur'an. They differed somewhat in their admission of this - making it absolute or negating it, when facing clear irrefutable Islamic texts.

They (the Shiites) also asserted that the imams' knowledge included all that happened in the past, all that will happen in the future and all what was hidden in the hearts of men. They did it in a way that would be rejected by the intellect alone, let alone having a Islamic text to support its infeasibility. And it's known that this knowledge cannot be possessed by any of the creation no matter who or what it was.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدّمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهدِه الله فلا مضلّ له، ومَن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ۝٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ – ٧١].

أما بعد:

فإنّ مما لا شكّ فيه أنّ النبيّ الخاتم صلوات الله وسلامه عليه قد جاهد في الله حقّ جهاده، فأدّى الأمانة التي استودعه الله إيّاها بتبليغ رسالته والنّصيحة لأُمّته، وأنه لم يمت إلّا بعد أن تركنا على المحجّة البيضاء التي ليلُها كنهارها لا يزيغ عنها إلّا هالك، فما من خير إلّا دلّنا عليه وأمرنا بالتّمسُّك به والأخذ بأسبابه، وما من شرّ إلّا نهانا عنه وحذّرنا من الأخذ

بدواعيه، وأغلق جميع الأبواب الموصلة إليه، والتي من أعظمها الغلوُّ في الدِّين والافتتانُ بالصّالحين.

هذا، ولـمّا كانت ظاهرة الغلوّ في الأئمّة الاثني عشر - والذي يصل إلى درجة التّأليه كما عند قُدَماء الإغريق - من أبرز ما يسترعي انتباهي كلّما طالعتُ تراث الشِّيعة الاثني عشريّة(١) أو استمعتُ إلى شيء من أطروحات شيوخهم؛ أحببتُ الإسهام برصد هذه الظّاهرة، وذلك بدراسة مسألة (المفاضلة بين الأنبياء والأئمّة) والتي تُمثِّل لبنةً من لَبِنَات الغلوّ التي قام عليها دينُهم بصفة عامّة.

خطّة البحث:

يتكوّن هذا البحث من مقدّمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النّحو التّالي:

المقدّمة.

المبحث الأوّل: مقارنة قدرات الأئمّة وخصائصهم بالثّابت من ذلك للأنبياء.

(١) الاثنا عشريّة: إحدى أشهر فِرَق الشِّيعة وأكثرها انتشارًا، سُمُّوا بذلك نسبةً لقولهم بإمامة عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأحد عشر من بنيه نصًّا ووصيّة، كما اشتهروا بـ(الجعفريّة) أيضًا، ومن أصولهم: القول بوجوب الإمامة في عليٍّ وأحد عشر من بنيه نصًّا ووصيّة، والقول بالعصمة، والبداء، والرّجعة، والغَيبة، ووجوب التقيّة وغير ذلك. انظر: فِرَق الشِّيعة (١٠٨)، الملل والنِّحَل (١/ ١٦٢)، أصول مذهب الشِّيعة الإماميّة الاثني عشرية (١/ ١٠٣).

المبحث الثّاني: العلم بين الأنبياء الكرام والأئمّة الاثني عشر.

المبحث الثّالث: تفضيل الأئمّة على الأنبياء باستثناء محمد ﷺ.

خاتمة، وتتضمّن أهم النتائج.

منهج البحث:

١- عزو الآيات إلى مواضعها من المصحف الشّريف بذكر اسم السّورة ورقم الآية.

٢- توثيق الأحاديث من مصادرها الأصليّة، فإن كان الحديث في الصّحيحين أو أحدهما اكتفيتُ بمجرّد العزو، وإن كان في غيرهما خرّجتُه.

٣- توثيق النُّقول من مصادرها الأصيلة.

٤- ذكر المؤلِّف في الحاشية ما لم يكن مذكورًا في المتن.

٥- أنّ الدّراسة في الأصل مخصوصة بالمذهب الإماميّ، ولكني قد أذكر مذهب أهل السُّنّة عند الحاجة لبيان الفَرْق بين المذهبين.

٦- محاولة التتبُّع التّاريخي لتطوّر بعض الآراء عند الإماميّة.

٧- ذكر سنة الوفاة عند مرور الأعلام، ما لم يكن الواحد منهم حيًّا، أو ذُكِر عرَضًا في سند أو خبر أو قصّة، وقد أترك أحيانًا ذِكر السّنة عند ورود من يمرّ اسمه كثيرًا.

٨- الإبقاء على عبارات القوم كما وردت في كتبهم دون تغيير، مثل: عبارة (عليه السّلام)، أو (ص) اختصار: ﷺ، أو (ع) اختصار: عليه أو عليهم السلام، ونحو ذلك.

٩- الإبقاء على ذكر الألقاب التي يُضفيها بعضهم على بعض عند إيراد

كلامهم مثل: (المفيد) و(الصّدوق) و(آية الله) و(روح)؛ وذلك للدّلالة على مكانتهم عند القوم.

الدّراسات السّابقة:

على الرغم من أهمّية هذه المسألة في الفكر الإماميّ والتي عدّها الحرّ العاملي في كتابه الفصول المهمّة من الأصول[1] إلّا أني لم أقف على بحث مستقلّ في هذه المسألة.

(١) انظر: الفصول المهمّة في أصول الأئمّة (١/ ٤٠١).

المبحث الأوّل

مقارنة قدرات الأئمّة وخصائصهم بالثّابت من ذلك للأنبياء

الأنبياء والرّسل هم صفوة الله وخِيرته من خلقه، اختارهم الله لحمل الأمانة العظمى من بين ملايين البشر ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، واصطفاهم دون سواهم في تبليغ رسالاته، و﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

والإيمان بالرُّسل أحد الأركان السِّتّة التي لا يمكن أن يقوم الإيمان إلّا عليها، فمَن كفر بهم فهو كافر بالله تعالى حتى وإن ادّعى الإيمانَ به كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾﴾ [النساء: ١٥٠- ١٥١].

وعلى الرّغم من هذا الاصطفاء الإلهيّ لهم وهذه المكانة العليّة التي لا يشاركهم فيها سواهم والتي تستوجب عصمتهم، إلّا أنهم من جهة الجبلّة الإنسانيّة بشر كغيرهم، ليس لهم ما يمتازون به عن سائر النّاس، إلّا ما خصّهم الله به من حمل أمانة الوحي، وما أيّدهم به من الآيات الدّالة على صدقهم في البلاغ عنه، ولهذا فإنهم يمرضون، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص: ٤١]، وقوله عن إبراهيم: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، ويعجزون كما في قوله عن نوح: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [القمر: ١٠]، ويحزنون ويخافون

وتضيق صدورهم كما في قوله تعالى عن يعقوب: ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ ﴾ [يوسف: ١٣]، وقوله عن موسى: ﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل: ١٠]، وقوله: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ ﴿١٣﴾ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴾ [الشعراء: ١٢ - ١٤]، وقوله عن محمد: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ [هود: ١٢]، وقوله: ﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾ [الكهف: ١٨]، إلى غير ذلك من الأمور الجبلِّيّة.

ولهذا لـمّا طلب المشركون من النبيّ ﷺ ما هو خارج نطاق القُدرة الإنسانيّة كان جوابه واضحًا، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴾ [الإسراء: ٩٠ - ٩٣].

وهذا ما دعا كثيرًا من الأشقياء إلى عدم الإيمان بالرِّسالات، وإلى مواجهة الأنبياء بالتّكذيب والمكابرة، كما أخبر الله عنهم في قوله: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾ [الإسراء: ٩٤]، وأنهم قالوا: ﴿مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [يس: ١٥]، ﴿ وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٤]، ﴿ فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا

﴿لَفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٢٤]، ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧].

ولا ريب أنّ من أعظم الحِكَم الرّبّانيّة في كونهم بشرًا يعتريهم في أجسادهم من النّقائص ما يعتري سائر البشر سدَّ ذريعة الغلوّ فيهم؛ بالافتتان بما يظهر على أيديهم من الآيات البيّنات، وإيصادَ الأبواب الموصِلة إلى نسبة شيء من خصائص الرّبوبيّة والألوهيّة إليهم.

هذه على سبيل الإجمال هي دلالة القرآن وهدايته بالنِّسبة لحقيقة الأنبياء ومكانتهم وقُدرتهم، وأمّا أئمّة الشِّيعة فلا ريب أنه لم يَرِد فيهم حرف واحد.

ولعلّ من المستحسن أن نقارن بين الأنبياء والأئمّة الاثني عشر في أمرين، وذلك بحسب الفكر الإماميّ:

الأمر الأوّل: العصمة[1]

---

(١) اتّفق أهل السّنة على إثبات العصمة للأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ في البلاغ، وعلى تنزيههم عن كلّ ما يقدح في نبوّتهم. انظر: منهاج السنة النبوية (١/ ٤٧٢).

ومن أجل فهم مذهب أهل السُّنة في هذه المسألة على جهة التّحرير فلا بدّ من التفصيل فيه على النّحو التّالي:

أوّلًا: تبليغ الرِّسالة.

وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل السُّنة، وقد حكى شيخ الإسلام ابن تيميّة في منهاج السّنة النّبويّة (١/ ٤٧٠) عن أهل السُّنّة أنهم: «متّفقون على أنّ الأنبياء معصومون فيما يبلِّغونه عن الله تعالى، وهذا هو مقصود الرِّسالة، فإنّ الرّسول هو الذي يُبلِّغ عن الله أمرَه ونهيَه وخبَرَه، وهم معصومون في تبليغ الرِّسالة باتِّفاق المسلمين بحيث لا يجوز أن يَسْتقرَّ في =

للعصمة عند الإماميّة تعاريف متعدِّدة، وممن عرّفها المفيد الذي قال بأنها «لطفٌ يفعله الله تعالى بالمكلّف، بحيث تمنع منه وقوع المعصية وترك

=

ذلك شيء من الخطأ»(١)، وأنهم «متّفقون على أنهم لا يُقَرُّون على خطأ في الدِّين أصلًا».
وأمّا النّسيان والسّهو الذي هو من طبيعة الإنسان فلا ينفونه عنهم، قال شيخ الإسلام ابن تيميّة منهاج السّنة النّبويّة (١/ ٤٧٢)-:«وأمّا النّسيان والسّهو في الصّلاة فذلك واقع منهم، وفي وقوعه حكمةُ استنان المسلمين بهم، كما روى في موطأ مالك [١/ ١٠٠] إنما أَنْسَى أو أُنَسَّى لأَسُنّ، وقد قال ﷺ إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني أخرجاه في الصحيحين [البخاري (١/ ١٥٦)، مسلم (١/ ٤٠٠)]، ولما صلّى بهم خمسًا فلمّا سلّم قالوا له: يا رسول الله، أَزِيدَ في الصّلاة؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صلّيتَ خمسًا فقال.. الحديث. [صحيح البخاري (١/ ١٥٧)، صحيح مسلم (١/ ٤٠٢)]».
ثانيًا: الأمراض والأسقام.
وهذا لا خلاف بين أهل السُّنة-في الجملة-في أنهم يمرضون، والأدلّة على هذا كثيرة.
ثالثًا: الذّنوب، وهي نوعان:
أ- كبائر، وهم معصومون عنها بلا خلاف.
ب-صغائر، وهم غير معصومين عنها في قول الأكثرين.
قال الإمام ابن تيميّة في مجموع فتاواه (٤/ ٣١٩)-:«القول بأنّ الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الآمديُّ أنّ هذا قول أكثر الأشعريّة، وهو أيضًا قول أكثر أهل التّفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السّلف والأئمّة والصّحابة والتّابعين وتابعيهم إلّا ما يوافق هذا القول... وعامّة ما يُنقَل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين عن الإقرار على الصّغائر ولا يُقَرّون عليها ولا يقولون إنها لا تقع بحال».
باختصارٍ يسير، وقال أيضًا في تلخيص كتاب الاستغاثة (١/ ٣٠٦)-: «جمهور العلماء على جواز وقوع الصغائر من الأنبياء وإن كانوا لا يُقَرُّون عليها».

الطّاعة مع قُدرته عليهما»[١].

وبغضّ النّظر عن تطوّر نظريّة العصمة عند الإماميّة فإنّ الذي استقرّ عليه مذهب القوم هو القول بعصمة الأنبياء مطلقًا ومن كلّ وجه، وقد أفصح محمد باقر المجلسيّ (١١١١هـ) عن اعتقادهم في هذه المسألة بقوله: «أصحابنا الإماميّة أجمعوا على عصمة الأنبياء والأئمّة - صلواتُ الله عليهم - من الذّنوب الصّغيرة والكبيرة عمدًا وخطأً ونسيانًا قبل النّبوّة والإمامة وبعدهما، بل من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله سبحانه، ولم يخالف فيه إلّا الصّدوق محمد بن بابويه وشيخُه ابنُ الوليد - قدّس الله روحَهما - فجوَّزا الإسهاءَ من الله تعالى لا السّهو الذي يكون من الشّيطان»[٢].

وقد تفطّن بعض متقدِّمي الإماميّة -وهو محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القُمِّيّ (٣٤٣هـ)- إلى خطورة القول بنفي السّهو عن النّبيّ ﷺ وأنّ اعتقاده سيكون بمثابة الخُطوة الأُولى على طريق الغلوّ الطّويل فقال: «أوّل درجة في الغلوّ نفيُ السّهو عن النّبيّ ﷺ»[٣].

---

(١) النُّكت الاعتقاديّة للمفيد (٣٧). وانظر للاستزادة: حقوق آل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لمحمد حسين العاملي (٣١)، شرح منهاج الكرامة للميلاني (٣/ ١٦٦)، التّحقيق في الإمامة وشؤونها لعبد اللطيف البغدادي (٦٠)، العصمة للميلاني (٩)، العصمة: حقيقتها - أدلّتها. إعداد: مركز رسالة سلسلة المعارف الإسلاميّة (١١)، رسالتان حول العصمة للصّافي (٨٧).

(٢) بحار الأنوار (١٧/ ١٠٨). وانظر أيضًا (٢٥/ ٢٠٩)

(٣) الوافي للفيض الكاشاني (٨/ ٩٥٥).

والذي دعا الإماميّة إلى تبنّي هذا المذهب والقول به هو اعتقادهم أنّ العقل يقضي بوجوب عصمتِهم عن كلّ رذيلة وتنزيهِهم عن كلّ نقيصة(١).

وهذا الحكم العقليّ لا شكّ في صحّته من جهة الإجمال، لكن يبقى الإشكال في فهمه وتطبيقه، وذلك أنّ القوم لـمّا جعلوا الوقوع في شيء من الصّغائر وكذلك الاتّصاف بالسّهو أو النّسيان ونحوها من النّقائص؛ نزّهوا الأنبياء عنها، متجاهلين أنهم بهذا الصّنيع الذي ظنّوا أنهم يصونون به جانب النّبوّة فيهم ويعظِّمون من شأن الأنبياء قد جرّدوهم عن إنسانيّتهم وألبسوهم من أردية الكمال ما لـم يشتمل عليه آدميّ قطّ.

وعلى كلّ فغير خفيّ على النّاظر أنّ هذا الاعتقاد الغالي الذي حكاه المجلسيّ عن الإماميّة مصادم لحقائق القرآن العظيم، فقد قال الله تعالى عن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ - وهو نبيٌّ عندهم(٢)-: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]، وحكى عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ قوله: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]، وعن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قولَه: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى فَغَفَرَ لَهُۥٓ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٦]، وقال عن محمد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]،

---

(١) انظر: شرح أصول الكافي للمازندراني (١/ ١٣)، بحوث في تاريخ القرآن وعلومه للزرندي (٧٩).

(٢) انظر: الكافي للكُليني (٨/ ١١٤)، الأمالي للشّريف المرتضى (٣/ ١٦١)، صراط النّجاة للخوئي (٥/ ٢٨٥)، شرح أصول الكافي للمازندراني (١١/ ٢٧٠)، الوافي للكاشاني (٢/ ٢٨٣)، شرح العروة الوثقى للغروي (٧/ ٣٢٥).

وقال له ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وعاتبه بقوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴿٤﴾ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ﴿٥﴾ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخْشَىٰ ﴿٩﴾ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ١ - ١٠].

وأثبتَ الله النِّسيان لآدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بقوله ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ﴾ [طه: ١١٥]، ولموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في قوله: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: ٧٣]، ولمحمد ﷺ في قوله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤].

ونظريّة العِصمة التي أطبقت عليها الإماميّة في العصور المتأخِّرة لا تصادم دلائل القرآن فحسب، بل تصادم أيضًا ما نطقت به أخبارهم في إثبات وقوع السّهو من النبيّ ﷺ، من مثل ما جاء عن الحسن بن صدقة أنه قال: «قلتُ لأبي الحسن الأوّل - عليه السّلام- أَسَلَّمَ رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في الرّكعتين الأوّليين؟! فقال: نعم، قلتُ: وحالُه حالُه؟! قال: إنما أراد الله عز وجل أن يفقِّههم»[1].

وقد علّق الفيض الكاشاني (١٠٩٠هـ) على هذا الخبر بقوله: «تعجَّبَ السّائل من سهوه صلّى الله عليه وآله وسلّم مع كونه معصومًا عن الخطأ! فأجابَه عليه السّلام بأنه كان في ذلك مصلحة للأُمّة بأن يفقهوا بمثل هذه الأمور معالمَ دينهم، ويعلموا أنّ البشر لا ينفكّ عن السّهو والنِّسيان، وأنّ

(١) الكافي للكليني (٣/ ٣٥٦).

المخلوق محلٌّ للغفلة والنُّقصان، وإنما المنزّه عن جميع صفات النّقص هو الله سبحانه»(١).

وعن أبي الصّلت الهرويّ أنه قال: «قلتُ للرِّضا عليه السّلام: يا ابنَ رسول الله، إنّ في الكوفة قومًا يزعمون أنّ النبيَّ صلى الله عليه وآله لم يقع عليه السّهو في صلاته، فقال: كذبوا لعنهم الله! إنّ الذي لا يسهو هو الله لا إله إلا هو»(٢).

وقد انتبه محمد باقر المجلسيّ (١١١١هـ) للمأزق الذي وقعوا فيه من جهة أنّ ما أطبق عليه القوم -إلّا من شذّ منهم- مخالفٌ بصورة صريحة لِمَا أثبته القرآن وأيّدته أخبارهم، فقال: «اعلم أنّ هذه المسألة في غاية الإشكال؛ لدلالة كثيرٍ من الآيات والأخبار على صدور السّهو عنهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»(٣).

ومن هذا التّقرير استظهر بعضُ المعاصرين من الإماميّة أنّ المجلسيّ متوقِّف في هذه المسألة(٤)، غير أنّ الصّواب أنه رجّح النّفي مطلقًا فقال: «لا معدل عمّا عليه المُعظَم؛ لوثاقة دلائلهم، وكونِه أنسبَ بعلوّ شأن الحُجَج عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ورفعة منازلهم»(٥).

هذا بالنِّسبة لقولهم في مسألة عصمة الأنبياء.

---

(١) الوافي للفيض الكاشاني (٨/ ٩٥٥).

(٢) بحار الأنوار (١٧/ ١٠٥).

(٣) المصدر السّابق (١٧/ ١١٩).

(٤) انظر: عصمة الأنبياء في القرآن الكريم للسبحاني (٣٠٧).

(٥) بحار الأنوار (١٧/ ١٢٠).

وأمّا بالنِّسبة لأئمّتهم فقد أجمعوا على القول بعصمتهم على الهيئة التي ادّعوها للأنبياء حذوَ القُذّة بالقُذّة إلّا من شذّ[1]، وقد أشار القاضي ابن البرّاج (٤٨١هـ) إلى وجوب كون «الأئمّة معصومين مطهَّرين من الذّنوب كلِّها، صغيرةً وكبيرةً عمدًا وسهوًا، ومن السّهو في الأفعال والأقوال»[2]، وهذا ليس بمستغرب، بل متوقّع؛ لأنّ القول بعصمة الاثني عشر فرعٌ عن القول بإمامتهم، وما داموا يعتقدون بأنهم «حُجَج الله على الخلق أجمعين»[3] وأنهم «المُثُل العُليا لكمال الإنسان، اختصّهم الله بعناياته الخاصّة»[4] فلا بدّ من ادِّعاء عصمتهم، وإلّا لامتنع الوثوق بأقوالهم والاقتداء بأفعالهم، وكيف لا يكونون كذلك وهم - على حدِّ تعبير الصَّدوق (٣٨١هـ) - «أهلُ بيت النبوّة، وموضعُ الرِّسالة، ومختلَفُ الملائكة، ومهبِطُ الوحي، ومعدنُ الرّحمة، وخُزّانُ العلم، ومنتهى الحلم، وأصول الكرم، وقادةُ الأمم، وأولياءُ النِّعم، وعناصر الأبرار، ودعائم الأخيار، وساسة العباد، وأركان البلاد، وأبواب الإيمان، وأُمَناء الرّحمن، وسلالةُ النبيِّين، وصفوة المرسلين، وعِترة خِيرة ربِّ العالمين»[5]؟!

(١) انظر: لمحات للطف الله الصّافي (١٣٨)، عصمة الأنبياء في القرآن الكريم للسبحاني (٣٠٢).

(٢) جواهر الفقه لابن البراج (٢٤٩).

(٣) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرّسول للمجلسي (١/ ١).

(٤) مجموعة الرّسائل للطف الله الصّافي (٢/ ٤١٦).

(٥) من لا يحضره الفقيه (٢/ ٦١٠).

ثمّ إنه ما دامت العصمة ثابتةً للأنبياء الذين هم أقلّ رتبةً وأدنى مكانةً عند الإماميّة من الأئمّة - على ما سيأتي بيانه بإذن الله - فكيف لا تثبت للأئمّة؟!

وما أدقّ نظر شيخ الإسلام ابن تيميّة (٧٢٨هـ) حين أشار إلى أنّ «مَن جعل بعد الرّسول معصومًا يجب الإيمانُ بكلِّ ما يقوله فقد أعطاه معنى النّبوّة وإن لم يُعطِه لفظَها»(١).

والإماميّة حين ينزِّهون أئمّتَهم هذا التّنزيه العظيم حتى عن السّهو يرفعونهم إلى منزلة من لا تأخذه سِنةٌ ولا نوم، مع أنّ في مرويّاتهم ما يكذّب هذا الاعتقاد صراحة، كمثل ما رووه عن الفُضَيل أنه قال: ذكرتُ لأبي عبد الله عليه السّلام السّهوَ فقال: «وينفلِتُ من ذلك أحد؟! ربّما أقعدتُ الخادمَ خلفي يحفظ عليَّ صلاتي»(٢).

كما أنهم باعتقادهم عصمة الأئمّة من كلّ الذّنوب حتى الصّغائر يصطدمون بكمٍّ هائل من الرِّوايات التي تدلّ على وقوعهم في الذّنوب وتوبتهم عنها واستغفارهم منها(٣).

وقد حاولوا التخلُّص من دلالتها؛ تارةً بالتّأويل، وتارةً أُخرى بأنها

---

(١) منهاج السُّنة النبويّة (٦/ ١٨٨).

(٢) مستطرفات السّرائر (٢٠٧).

فائدة: علّق المجلسيّ في بحار الأنوار (٨٥/ ٢٣٠) على هذا الخبر بقوله-:«لعلّه محمول على أنه عليه السّلام كان يفعل ذلك لتعليم النّاس، وظاهرُه موافقٌ لمذهب الصَّدوق»، ويقصد بـ(مذهب الصّدوق) إثباتَ السّهو للنبيّ ﷺ وللأئمّة من بعده.

(٣) انظر على سبيل المثال: الصّحيفة السجّاديّة (٦٨) و(٧٦) و(٨٢).

أحاديث آحاد، وتارةً ثالثة بالطّعن والإبطال، وتارةً رابعة بدعوى أنها جاءت من باب تعليم النّاس[١].

الأمر الثّاني: الآيات الدّالّة على صدقهم والمعروفة بـ(المعجزات)

حين نقارن بين ما ذكره القرآن من الآيات التي أيّد الله به أنبياءه وبين ما يذكره الإماميّة من معجزات الأئمّة الاثني عشر ندرك أنهم يرون بأنّ الله قد جعل لأئمّتهم من المعجزات ما يُضاهي ويشاكل آيات الأنبياء[٢]، بل إنهم يزعمون أنّ ما حظي به أئمّتهم من تلك المعجزات وهاتيك القُدرات أعظمُ وأكثرُ من آيات الأنبياء، فما من آية لنبيٍّ إلّا والأئمّة قادرون - بزعمهم - على الإتيان بها.

وقد بوّب محمد باقر المجلسيّ في بحار الأنوار على ذلك بقوله (باب: أنهم يقدرون على إحياء الموتى وإبراءِ الأكمه والأبرص وجميعِ معجزات الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)[٣]، وبوّب الشّيخ علي النّمازي (١٤٠٥هـ) في مستدرك سفينة البحار بقوله (باب: أنّ الأئمّة صلوات الله عليهم يقدرون على جميع معجزات الأنبياء)[٤].

---

(١) انظر: منتهى المطلب للحِلّي (٧/ ٧٨)، عصمة الأنبياء في القرآن الكريم للسبحاني (٢١٩) و(٣٠٥).

(٢) الثاقب في المناقب لابن حمزة الطّوسي (١١٥).

(٣) بحار الأنوار (٢٧/ ٢٩).

(٤) مستدرك سفينة البحار (٧/ ٩٦).

وأمّا هاشم بن سليمان البحراني (١١٠٧هـ) فإنه لم يكتفِ بما ادّعاه المجلسيّ والنّمازي من قُدرة أئمّتهم على الإتيان بما أتى به الأنبياء من الآيات وإنما تجاوزهم إلى الادِّعاء بأنّ الأئمّة قد أتوا بها بالفعل فقال: «جميع معجزات الأنبياء والمرسلين والأئمّة الرّاشدين والخواصّ جرت على أيديهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»[1]، وعلى ضوء ذلك فقد نسب لهم ٢٠٦٦ معجزةً.

وهكذا يظلّ القوم في سباق محموم في ميدان الغلوّ في أئمّتهم، فما يدّعي أحدهم شيئًا إلّا وثَمّة آخر قد ادّعى ما هو أعظم وأغرب!

فلئن كان إحياءُ البقرة آيةً لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ فقد أحيا جعفر الصّادق (١٤٨هـ) بقرةً ميتة، وكذلك فعل موسى الكاظم (١٨٣هـ)[2].

ولئن كان إحياء الموتى آيةً لعيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ فقد أحيا علي بن أبي طالب (٤٠هـ) يوسفَ بنَ كعب[3]، وأحيا عليٌّ السّجّاد (٩٤هـ) امرأةَ الرّجل البلخيّ، وأحيا محمد الباقر (١١٤هـ) الرّجلَ الشّاميّ، إلى غير ذلك مما يذكرونه[4].

فالأئمّة - بحسب الإماميّة - يُحيون الموتى، ويُبرِؤون الأكمه

---

(١) مدينة معاجز الأئمّة الاثني عشر (٣/ ١٢٩).

(٢) انظر: الخرائج والجرائح للراوندي (١/ ٢٩٤)، فرج المهموم لابن طاووس (٢٣٠) مستدرك سفينة البحار (٢/ ٤٩٥).

(٣) انظر: مدينة المعاجز للبحراني (٢/ ٣٥).

(٤) انظر: مستدرك سفينة البحار للنمازي (٢/ ٤٩٥).

والأبرص[١]، ويمشون على الماء[٢]، وقد أُعطُوا خزائن الأرض[٣]، وبإمكانهم أن يُسيِّروا من شاؤوا إلى أيّ مكان في الأرض[٤]، كما أنهم خُـزّان الله في السّماء والأرض[٥]، وأنّ الملائكة تدخل منازلَهم وتطوف بُسُطَهم وتأتيهم بالأخبار[٦]، وأنهم يُخاطبون ويسمعون الصّوت، ويأتيهم صورٌ أعظم من جبرئيل وميكائيل[٧]، وأنهم يعلمون جميع الألسُن واللُّغات ويتكلّمون بها[٨]، ويَعلَمون منطق الطِّير والبهائم والمسوخ[٩]، وأنّ الواحد منهم يرى ما بين المشرق والمغرب، وأنهم يعلمون بما في السّماوات والأرض والجنّة والنّار، وما كان وما هو كائنٌ إلى يوم القيامة[١٠]، وأنّ أعمال العباد تُعرَض على الأحياء منهم والأموات[١١]، وأنهم يزورون الموتى ويزورهم الموتى[١٢]، وأنّ عليًّا

---

(١) انظر: بحار الأنوار للمجلسي(٢٧/ ٢٩).

(٢) انظر: الخرائج والجرائح للرّاوندي (٢/ ٥٨٣).

(٣) انظر: بصائر الدّرجات للصّفّار (٣٩٤).

(٤) انظر: المصدر السابق (٤٢٢).

(٥) انظر: المصدر السابق (١٢٣).

(٦) انظر: المصدر السابق (١١٠).

(٧) المصدر السابق (٢٥١).

(٨) انظر: بصائر الدرجات (٣٥٣)، بحار الأنوار (٢٦/ ١٩٠).

(٩) انظر: بصائر الدرجات (٣٦١) و(٣٦٧) و(٣٧٣).

(١٠) انظر: المصدر السابق (١٤٧).

(١١) انظر: المصدر السابق (٤٤٧).

(١٢) انظر: المصدر السابق (٤٢٨).

يركب السّحاب ويترقّى في الأسباب والأفلاك[1]، وأنّ الله ناجاه بالطائف وغيرها[2].

ومن خصائص الأئمّة عند الإماميّة كذلك «أنهم قد وُلِدوا مطهَّرين مختونين»[3]، و«أنهم قد أُوتوا الحُكم في حال الصِّبا»[4]، و«أنّ لحومَهم حرامٌ على الأرض لا تَطعم منها شيئًا»[5].

وهذا غيض من فيض مما يذكرونه، واللّافت للنّظر أنّ القوم قد ادّعوا للأئمّة ما لم يُعطَه نبيٌّ قطّ، ولم يكتفوا بذلك بل أشركوهم في بعض خصائص الرّبّ عزّ وجلّ.

ولا غرابة في كثرة ما ينسبونه إلى الأئمّة من المعجزات والعجائب والتي فاقت بكثير آيات الأنبياء؛ ذلك أنّهم يزعمون أنّ معجزات الأنبياء كافّة قد أُعطِيت لمحمد ﷺ، وهو قد أعطاها لعليّ، وهكذا من إمام لإمام مع زيادات متجدِّدة، فعن أبي حمزة الثّمالي أنه قال: «قلتُ لعلي بن الحسين عليهما السلام:... الأئمّةُ منكم يُحيون الموتى، ويُبرؤون الأكمهَ والأبرص، ويمشون على الماء؟

فقال: ما أعطى الله نبيًّا شيئًا إلّا وقد أعطاه محمّدًا صلى الله عليه وآله،

---

(١) انظر: المصدر السابق (٢٩٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (٤٣٠).

(٣) تاج المواليد للطبرسي(١٤).

(٤) تاج المواليد (١٤).

(٥) مستدرك سفينة البحار للنمازي (١/ ٢٠٠).

وأعطاه ما لم يُعطِهم ولم يكن عندهم، وكلُّ ما كان عند رسول الله صلى الله عليه وآله فقد أعطاه أميرَ المؤمنين ثم الحسن ثم الحسين عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ، ثم إمامًا بعد إمام إلى يوم القيامة، مع الزِّيادة التي تحدث في كلّ سنة، وفي كلّ شهر، وفي كلّ يوم»[١].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ هوسَهم برفع مرتبة أئمّتهم وتفخيم شأنهم جعلهم يضيفون لهم خصائص لم تكن للأنبياء كافّة؛ لاعتقادهم أنها من خصائص الأنبياء، ومن ذلك ادّعاؤهم أنّ الأئمّة (لا يولَدون إلّا مختونين) مع أنه قد «أجمع العلماء على أنّ إبراهيمَ أوّل من اختتن»[٢]، وهذا باعترافهم هم كذلك[٣].

والمتحصّل من هذا كلِّه أنّ معجزات الأئمّة - عند الإماميّة - أكثر وأعظم من آيات الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام.

---

(١) الخرائج والجوائح للراوندي (٢/ ٥٨٣)، بصائر الدرجات للصّفّار(٢٩٠)، بحار الأنوار للمجلسي(٢٦/ ٩١)، مستدركات رجال علم الحديث للنمازي (٦/ ٩٧).

(٢) التّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (٢١/ ٥٩). وانظر للاستزادة: الأوائل لابن أبي عاصم (١/ ٦٤)، فتح الباري لابن حجر العسقلاني(١١/ ٨٨).

(٣) انظر: النّوادر لابن إدريس العجلي (١٤٧).

المبحث الثّاني

العلم بين الأنبياء الكرام والأئمّة الاثني عشر

علم الأئمّة عند الشّيعة الإماميّة لا يشبه علوم البشر، فهو ليس بخارج عن المألوف فحسب وإنما خارج عن نِطاق القُدرة الإنسانيّة، إذ هم عندهم يعلمون كلَّ شيء عن كلِّ شيء ولا يغيب عنهم أيُّ شيء، وبهذا يُفسِّرون قول الله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦][1]، ومن هنا يتّضح بجلاء أنّ علم أئمّتهم - وفقَ ما يدّعونه - لا يشبه إلّا علمَ الرّبّ تبارك وتعالى الذي لا يعزب عنه مثقال ذرّة في الأرض ولا في السّماء!

ولإدراكهم بأنّ إذعانَ العقول للخرافة وقبولَها بما لا تعرف له نظيرًا في الشّاهد من أصعب الأشياء؛ فقد كانت الِهراوة التي رفعوها في وجوه المتشكّكين من أتباعهم هي عصا الرّواية، فوضعوا على لسان عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «الشّاكّ في أمورنا وعلومنا كالـمُمتري في معرفتنا وحقوقنا»[2].

وعلم الأئمّة عند القوم «الذي عليه يقوم أمرُ الخلائق من التّكوين والتّشريع»[3] ليس له حدّ ينتهي إليه، لا من جهة التنوّع ولا من جهة الإحاطة

---

(١) انظر: تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العِترة الطّاهرة لعلي الحسيني الإستراباذي النجفي (١٧٨).

(٢) نوادر المعجزات لابن رستم الطبري (١٩)، المحتضر لحسن الحلّي (٢٧٨)، بحار الأنوار للمجلسي (٢٧/ ٢٨).

(٣) التّوحيد للصَّدوق (٢٣) هامش (٢).

والشّمول[١]، حتى «أنّ جميع الدّنيا حاضرةٌ عند علمِ الإمام يَعلَم ما يقع فيها وينظر إليها؛ لأنه عينُ الله النّاظرة في خلقه، كنِصف جوزةٍ يكون في يد أحدكم ينظر إليه»[٢]، ومما افتروه على عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال:

لقد حزتُ علمَ الأوّلين وإنني ... ضنينٌ بعلم الآخِرين كَتُومُ

وكاشفُ أسرارِ الغُيوب ... وعنديْ حديثٌ حادثُ

وإني لقيّومٌ على كل قيِّمٍ ... محيطٌ بكل العالَمين

ولهذا فإنهم لا يترددون في النصّ على أنّ علم الأئمّة يفوق الأنبياء كافّةً من كلّ وجه حتى أولي العزم منهم، وقد أشار المولى محمد علي بن أحمد القراچه داغي التبريزي (١٣١٠هـ) إلى أنه قد استفاض في الأخبار أنّ علم الأئمّة أكملُ من علوم كلّ الأنبياء[٤].

وقد بوّب الكُلَينيّ (٣٢٩هـ) في الكافي على ذلك بقوله: «بابٌ: أنّ الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يعلمون جميعَ العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرُّسُل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»[٥]، وبوّب محمد باقر المجلسيّ في بحار الأنوار بقوله: «بابٌ: أنهم أعلم من الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»[٦]، وممّا أورده تحته حديثُ الحسين بن

(١) انظر: الكافي للكُليني (١/ ٤٢٩).

(٢) مستدرك سفينة البحار للنمازي (٣/ ٣٧٦). وانظره بأخصر منه في: بحار الأنوار للمجلسي (٢/ ١٤٦).

(٣) مستدرك سفينة البحار للنّمازي (٧/ ٣٣٧).

(٤) انظر: اللّمعة البيضاء في شرح خُطبة الزَّهراء (٢١٥).

(٥) الكافي (١/ ٢٥٥).

(٦) بحار الأنوار (٢٦/ ١٩٤).

علوان عن أبي عبد الله عليه السّلام أنه قال: «إنّ الله خَلَقَ أولي العزم من الرُّسُل وفضّلَهم بالعلم، وأورَثَنا علمَهم وفضَّلَنا عليهم في علمهم، وعلَّمَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يعلموا، وعلَّمَنا علمَ الرَّسُول وعلمَهم»[١].

وعن عبد الله بن الوليد السّمان قال: قال لي أبو جعفر عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: يا عبدَ الله، ما تقول الشِّيعةُ في عليٍّ وموسى وعيسى عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ؟ قال: قلتُ: جُعِلتُ فداكَ! ومن أيِّ حالات تسألني؟ قال: أسألُك عن العلم، فأمّا الفضل فهم سواء، قال: قلت: جُعِلْتُ فِداك! فما عسى أقول فيهم؟ فقال: هو والله أعلم منهما.

ثمّ قال: يا عبدَ الله، أليس يقولون: إنّ لعليٍّ ما للرّسول من العلم؟ قال: قلتُ بلى، قال: فخاصِمْهم فيه، قال: إنّ الله تبارك وتعالى قال لموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، فأعْلَمَنا أنه لم يُبَيِّن له الأمر كلَّه، وقال الله تبارك وتعالى لمحمد صلى الله عليه وآله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النّحل: ٨٩].

وعلمُهم لا يَفْضُل علمَ الأنبياء فحسب؛ بل يفضُل أيضًا كبار الملائكة، فعن عليٍّ أنه قال -: «سلوني قبل أن تفقدوني عن علمٍ لا يعرفه جبرائيل وميكائيل»[٢].

(١) بصائر الدّرجات للصّفّار (٢٤٨)، بحار الأنوار (١٧/ ١٤٥)، الفصول المهمّة في أصول الأئمّة للحرّ العاملي (١/ ٤٠٦).

(٢) بواسطة كتاب الولاية التكوينية لآل محمد عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ لعليّ عاشور (١٣٢).

وعن محمد بن عبد الخالق وأبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام أنه قال: «إنّ عندنا – واللهِ – سِرًّا من سِرِّ الله وعلمًا من علم الله، واللهِ ما يحتمله مَلكٌ مقرَّب ولا نبيٌّ مرسل»(١).

وظاهرٌ من هذه الرِّواية التّأكيد على أنّ لدى الأئمّة من العلوم الأسرار ما خصّهم الله به دون أنبيائه المصطفين!

ولعلّ من المستحسن بعد هذا الإجمال أن نفصِّل القول فيه، وذلك على النّحو التّالي:

أوّلاً: علم الشّرائع

من المتّفق عليه أنّ كلّ مَن يبعثه الله من الأنبياء فهو أعلم النّاس بالدِّين الذي بُعِث به، وأمّا شريعة غيره التي ليست هي شريعةً له فلا يُشترط أن يكون علمٌ له بها إلّا ما أتاه من طريق الوحي.

أمّا الإماميّة فيعتقدون أنّ كلّ نبيٍّ يعلم شريعته مضافًا إليها ما يرثه من الأنبياء السّابقين، حتى ورث النبيُّ ﷺ كلّ ذلك، ثمّ ورَّثَ عليًّا علومَ جميع الأنبياء التي منها علمُ كلّ واحد بشريعته وبكتابه المنزَل، ثمّ ظلّت هذه العلوم تتنقّل – بزعمهم – من إمامٍ للذي بعده، وجليٌّ من هذا التّقرير أنّ الأئمّة – عندهم – أكملُ علمًا وأتمّ معرفةً بالشّرائع ممن سبقهم من الأنبياء باستثناء محمدٍ ﷺ، وقد بوَّب محمد باقر المجلسيّ في بحار الأنوار بقوله:

---

(١) الكافي للكليني (١/ ٤٠٢)

«بابٌ آخر في أنّ عندهم صلواتُ الله عليهم كتبَ الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، يقرؤونها على اختلاف لُغاتها»[١]، وساق تحتَه أحاديثَ كثيرة، منها أنّ ضُرَيس الكُنَاسي قال: كنتُ عند أبي عبد الله عليه السّلام - وعنده أبو بصير - فقال أبو عبد الله عليه السّلام: «إنّ داود وَرِثَ الأنبياء، وإنّ سليمان وَرِثَ داودَ، وإن محمّدًا وُرِثَ سليمانَ وما هناك، وإنّا ورثنا محمّدًا صلى الله عليه وآله، وإنّ عندنا صُحُفَ إبراهيمَ وألواحَ موسى»[٢].

وروى أبو جعفر الكُلَينيّ (٣٢٩هـ) في الكافي بسنده عن أبي جعفر عليه السّلام (١١٤هـ) أنه قال: «إنّ الله عزّ وجلّ جمع لمحمّد صلى الله عليه وآله سُنَنَ النبيّين من آدمَ، وهلمَّ جرّاً إلى محمّد صلى الله عليه وآله.

قيل له: ما تلك السُّنَن؟ قال: علمُ النبيّين بأسره، وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صيّر ذلك كلَّه عند أمير المؤمنين عليه السّلام.

فقال له رجل: يا ابنَ رسول الله، فأميرُ المؤمنين أعلم أم بعض النبيّين؟ فقال أبو جعفر عليه السّلام: اسمعوا ما يقول! إنّ الله يفتح مسامع من يشاء، إنّي حدّثتُه أنّ الله جمع لمحمّد صلى الله عليه وآله علم النبيّين وأنّه جمع ذلك كلّه عند أمير المؤمنين عليه السّلام، وهو يسألني: أهو أعلم أم بعض النبيّين؟!»[٣].

---

(١) بحار الأنوار (٢٦/ ١٨٠).

(٢) بحار الأنوار (٢٦/ ١٨٣).

(٣) الكافي (١/ ٢٢٣).

وروى المفيد (٤١٣هـ) في الإرشاد بسنده إلى الأَصبغ بن نُبَاتة عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السّلام أنه قال: «يا معشرَ النّاس، سلوني قبل أن تفقدوني، سلوني فإنّ عندي علمَ الأوّلين والآخِرين، أمَا واللهِ لو ثُنِيَ لي الوِسَاد لحكمتُ بين أهل التّوراة بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وأهلِ الزَّبور بزَبورهم، وأهلِ القرآن بقرآنهم، حتى يزهر كلُّ كتاب من هذه الكتبِ ويقول: يا ربِّ إنّ عليًّا قضى بقضائك»(١).

كما روى القوم عن شيخٍ من أصحاب أبي جعفر عليه السّلام (١١٤هـ) أنه سمعه يقرأ بالسُّرْيانيّة بصوتٍ حسن(٢)، ورووا عن موسى بن جعفر عليه السّلام (١٨٣هـ) أنه لقيَ بُرَيهةَ النّصراني فقال له: يا بُرَيهة، كيف علمُكَ بكتابك؟ قال: أنا عالم، قال: كيف ثقتُك بتأويله؟ قال: ما أوثقني بعلمي فيه! قال: فابتدَأَه موسى بقراءة الإنجيل حتى دهش بُرَيهة وقال: والمسيح لقد كان يقرؤها هكذا، وما قرأ هذه القراءة إلّا المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ! (٣).

ثانيًا: علم الغيب

لا خلاف بين أهل السُّنة في أنّ الغيب مما اختصّ الله بعلمه، وقد حُجِب علمُه عن الخلق قاطبةً حتى عن الصّفوة المختارة الذين هم أنبياؤه ورسله، فمن ادّعاه فقد وقع في الشِّرك؛ إذ نازع الله في شيءٍ من خصائصه، والنّصوص

---

(١) الإرشاد في معرفة حُجج الله على العِباد للمفيد (١/ ٣٤).

(٢) بحار الأنوار للمجلسي (٢٦/ ١٨٠).

(٣) الاختصاص للمفيد (٢٩٢)، بحار الأنوار للمجلسي (٢٦/ ١٨٠) بتصرُّف يسير.

في هذا المعنى في غاية الكثرة والظّهور، منها قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقوله: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [هود: ١٢٣].

وقد نفاه نوحٌ الذي هو أوّل الرُّسُل عن نفسه فقال لقومه: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ [هود: ٣١].

كما أمر الله تعالى محمدًا الذي هو خاتم الرّسل أن ينفيَه عن نفسه فقال: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقال: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال: ﴿فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٢٠]، إلى غير ذلك من الأدلّة الصّريحة.

وقد يُطلِع الله بعضَ رسله على بعض الغيبيّات عن طريق الوحي تأييدًا لهم كما في قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧]، وهو ما يُسمّى بالغيب النّسبيّ.

أمّا عند الإماميّة فإنّ الأنبياء «لا يعلمون الغيب إلّا ما أعلمَهم إله الخلق»[1]، وهذا الكلام صحيحٌ في مجمله وإن كان فيه ما فيه عند المحاققة

(١) كنز الفوائد للكراجكي (١١٠). وانظر أيضًا: تقريب القرآن إلى الأذهان لمحمد الحسيني الشيرازي (٣/ ٣٠).

والإلـزام[١]، وقـد رووا عـن جعفـر الصّـادق (١٤٨هـ) أنـه قـال: «موسـى والخضر عَلَيْهِمَاٱلسَّلَامُ أُعطِيا علمَ ما كان، ولم يُعطيا علمَ ما يكون وما هو كـائن حتى تقوم السّاعة»[٢].

ولكنهم حين يأتون إلى أئمّتهم فإنهم يُثبِتون لهم علم الغيب؛ إذ يـرون أنّ «هذا العلم الخاصَّ هو أحد الأركان التي تَثبُت بها الإمامة وتقـوم عليهـا»[٣]، وهذا هو أحد الأسباب الرّئيسة في عناية القـوم بهذه المسألة وإفرادهم إيّاهـا بمصنّفات مستقلة[٤].

---

(١) وذلك لأنهم في كثير من الأحيان يجعلون علم الأئمّة بالغيب وبكلّ ما كان وما يكون موروثًا عن النبيّ ﷺ. انظر: الخرائج والجوائح للراوندي (٣٤٣).

(٢) الكافي للكُليني (١/ ٢٦١).

(٣) الصّحيح من سيرة الإمام عليّ عليه السّلام لجعفر مرتضى العاملي (١١/ ١٩٠). باختصار يسير جدًّا.

(٤) من هذه المصنّفات:

- رسالة في علم الإمام والنبيّ - بالفارسيّة - لمحمد علي الكرمانشاهي (١٢١٦هـ). انظر: الذريعة إلى تصانيف الشِّيعة (١٥/ ٣١٩).
- رسالة في علم الإمام، لعلي اكبر بن محمد أمين اللاري (كان حيًّا سنة ١٢٨٤هـ). انظر: مستدركات أعيان الشّيعة (٧/ ١٧٨).
- رسالة في علم الإمام، لزين العابدين الگلپايگاني (١٢٨٩هـ). انظر: موسوعة طبقات الفقهاء (١٣/ ٢٨٢).
- رسالة في علم الإمام، ليحيى بن محمد شفيع المستوفي الأصفهاني (١٣٢٥هـ). انظر: موسوعة طبقات الفقهاء (١٤/ ٨٩٧).
- رسالة في علم الإمام (ضمن مجموع: النجم الثاقب في نفائس المناقب). لأبو القاسم =

وقد بوّب محمد بن الحسن الصّفار (٢٩٠هـ) في «بصائر الدرجات» بقوله: «بابٌ: في الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أنهم أُعطُوا علمَ ما مضى وما بقي إلى يوم

=

[هذا اسمُه] بن محمد تقي بن محمد قاسم الأردوبادي (١٣٣٣هـ). انظر: الذريعة إلى تصانيف الشِّيعة (٢٤/ ٧٠).

- أنوار الإسلام في علم الإمام عليه السّلام، لمحمد بن فضل الله النّجفي (١٣٤٢هـ). انظر: موسوعة طبقات الفقهاء (١٤/ ٥٦٢).
- رسالة في علم الإمام والنبي، لعبد الحسين التستري اللاري (١٣٤٢هـ). انظر: الذّريعة إلى تصانيف الشِّيعة (١٥/ ٣١٨).
- رسالة في علم الإمام، لحسين السبزواري (١٣٥٢هـ). انظر: معجم المؤلفين (٤/ ٤٣).
- مباحث علم الإمام عليه السّلام وأوصافه، لموسى بن محمد باقر الاسكوئي الحائري (لم أقف على سنة وفاته). انظر: الذريعة إلى تصانيف الشِّيعة (١/ ٢٩٠).
- رسالة الإلهام في علم الإمام عليه السّلام، لمحمد علي بن حسن علي الحائري المعروف بالسنقري (١٣٧٨هـ). انظر: الذريعة إلى تصانيف الشِّيعة (١٥/ ٣١٩).
- رسالة في علم الإمام، لأبو طالب [يبدو أنّ هذا اسمُه] بن علي أكبر تجليل التبريزي (لم أقف على سنة وفاته). انظر: موسوعة مؤلفي الإماميّة (٢/ ١٨٩).
- رسالة في علم الإمام وكيفيّته، لمحمد حسين المظفّر (١٣٨١هـ)، وهي مطبوعة.
- رسالة في علم الإمام عليه السّلام، لعلي العلاّمة الفاني الأصفهاني (١٤٠٩هـ). انظر: موسوعة أحاديث أهل البيت (١٢/ ٤١١).
- علم الإمام، لعلي حمّود العبادي تقريرًا لأبحاث آية الله كمال الحيدري، والرِّسالة مطبوعة.
- حقيقة علم آل محمد عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وجهاته، لعلي عاشور. والرِّسالة مطبوعة.
- علم الإمام، لمحمد سند، والرِّسالة مطبوعة.

القيامة»[١]، و«بابٌ: في الأئمّة أنهم يعلمون كلّ أرض مخصبة، وكلَّ أرض مُجدِبة، وكلَّ فئةٍ تهتدي وتَضِلّ إلى يوم القيامة»[٢]، و«بابٌ: في الأئمّة أنهم يعرفون بالأخبار مَن هو غايب عنهم»[٣]، وبوّب أبو جعفر الكُلينيّ (٣٢٩هـ) في الكافي بقوله: «باب: أنّ الأئمّة عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ يعلمون علمَ ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشّيء صلواتُ الله عليهم»[٤]، و«بابٌ: أنّ الأئمّة عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ يعلمون متى يموتون»[٥].

والذي يمكن استشفافُه من مطالعة نصوص القوم قديمًا وحديثًا أنّ ادِّعاء علم الأئمّة بالغيب مطلقًا لم يكن قولًا مقبولًا عند عامّة متقدِّمي الشِّيعة؛ لأنه لا توجد لهم نصوص في ادِّعائه للأئمّة وإنما في إثبات كونهم يجتهدون ويعملون في أمور كثيرة بغالب الظنّ ونحو ذلك، وهو ما يتناقض بالكليّة مع القول بعلمهم للغيب[٦]، كما أنهم يجعلون القولَ به مذهبًا للمفوِّضة والغُلاة فقط، ثمّ تطوّر على يد الشّيخ المفيد (٤١٣هـ) - وبعض مَن قَرُب من زمانه - الذي جنح بالمذهب نحوَ اعتقاد الغُلاة بالقول: «إنّ الأئمّة من آل محمد (ص) قد كانوا يعرفون ضمائر بعض العِبَاد، ويعرفون ما يكون قبل كونه»[٧]،

---

(١) بصائر الدّرجات (١٤٩).

(٢) المصدر السّابق (٣١٦).

(٣) المصدر السّابق (٤١٦).

(٤) الكافي (١/ ٢٦٠).

(٥) المصدر السّابق (١/ ٢٥٨).

(٦) انظر: تنزيه الأنبياء للشريف المرتضى (٢٢٧)، تلخيص الشّافي للطوسي (٣/ ٨٦).

(٧) أوائل المقالات (٦٧). وانظر أيضًا: كنز الفوائد للكراجكي (١١٢).

فخالف الغُلاة في نُقطتين:

أ- أنه لم يُطلِق القول بعلم الأئمّة لِمَا تُخفيه ضمائر الخلق كافّة، وإنما قيّده ببعضهم - وهم الشِّيعة[١] - خلافًا للغُلاة.

ب-أنه خالف الغُلاة أيضًا في نوع هذا العلم من جهة كونه بتعليم الله لهم، على ما سيأتي بيانه بعد قليل.

ثمّ ما فتئ هذا الاعتقاد يتطوّر حتى أصبح القول السّائد بين الإماميّة الآن في حقيقته قولًا ملفَّقًا من قول الغُلاة ومن قول الشّيخ المفيد، حيث أخذوا من الغُلاة إطلاقَ القول بعلم الأئمّة بالغيب، وأخذوا من المفيد نوعَ هذا العلم[٢].

وهؤلاء من جهةِ إطلاق عبارة (العلم بالغيب) بالنِّسبة للأئمّة على صنفين:

الصِّنف الأوّل: من يصرِّحون بعلمِهم للغيب من كلّ وجه واطِّلاعِهم على كلّ شيء دون مواربة، كما قال آية الله السيد كاظم الحسيني الرشتي: «وبالجملة يجب على المؤمن المخلِص أن يعتقد أنهم عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ يعلمون كلَّ شيء بالإجمال والتّفصيل والكُلِّيّة والجزئيّة»[٣]، وقال الشّيخ محمد باقر محمودي (١٤٢٧هـ): «القول بأنّ الأئمّة عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ لا يعلمون الغيب باطل،

(١) انظر: أوائل المقالات (٧٢).

(٢) هذا لا ينفي وجود بعض المعاصرين من الإماميّة يقولون بقول الغُلاة من كلّ وجه.

(٣) شرح الخُطبة التطنجيّة (٣/ ٧٠).

ومرجعُه إمّا الجهل بالحقائق ومقامات أولياء الله عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وإمّا الغفلة عن قُدرة الله والتّجاهل عن شؤون أصفيائه، وإمّا العناد واللّجاج والمشاقّة لتراجمة وحي الله وحَفَظَةِ سِرّ الله»[١]، وأشار السّيّد علي خان المشعشعي الحويزي الموسوي (١٠٨٨هـ) إلى أنّ الأئمّة «يعلمون ما يقع بهم وبذرِّيّتهم وما قُدِّر لهم؛ لأنّ عندهم علمَ ما كان وما يكون»[٢]، ونصّ على ذلك أيضًا آيةُ الله كمال الحيدري وهو معاصر[٣].

الصِّنف الثّاني: من يتحرّزون عن إطلاق هذه العبارة دون تقييد - وهم الأكثر - خوفًا من تشنيع المخالفين[٤]، وإن كانت حقيقة قولهم تؤول إلى قول من قبلهم.

قال الشّيخ المفيد (٤١٣هـ): «فأمّا إطلاقُ القول عليهم بأنهم يعلمون الغيب فهو منكَرٌ بيِّن الفساد؛ لأنّ الوصف بذلك إنما يستحقّه من عَلِمَ الأشياءَ بنفسه لا بعلمٍ مستفاد»[٥].

وقال محمد باقر المجلسي (١١١١هـ) -: «الحاصل أنّ مقتضى الجمع بين الآيات والأخبار حملُها على أنّ نفيَ الغيب عنهم معناه أنهم لا يعلمون

---

(١) نهج السّعادة في مستدرك نهج البلاغة (٧/ ٣).

(٢) بحوث في الملل والنِّحل للسبحاني (٧/ ١٩٢).

(٣) انظر: علم الإمام (٢٠٤).

(٤) انظر: الغدير للأميني (٥/ ٥٢).

(٥) أوائل المقالات (٦٧).

ذلك من أنفسهم بغير تعليمه تعالى بوحيٍ أو إلهام»[١].

فعُلِمَ من ذلك أنّ كلا الصِّنفين يُثبتانِ للأئمّة علم الغيب، لكن الغُلاة يجعلون هذا العلم علمًا ذاتيًّا يحصل لهم من تلقاء أنفسهم دون توسُّط معلِّم، وأمّا الآخرون فيجعلون هذا العلمَ حادثًا لهم بتعليم الله إيَّاهم[٢].

والحقيقة أنّ القوم بصفةٍ عامّة ليسوا على قدمٍ ثابتة في هذا الباب، بل وقع بينهم اختلاف كبير في كثير من جزئيّات هذه المسألة، ففي الوقت الذي ينصّ جماعات من علماء الإماميّة كالسّيِّد المرعشي (١٠١٩هـ) ومحمد حسن المظفّر (١٣٨١ه) وحسين الشّاكري (١٤٣٠ه) ومحمد تقي النقوي الخراساني وعبد اللّطيف البغداديّ على أنّ علم الأئمّة لدُنِّيٌّ إلهاميّ وليس كسبيًّا[٣] مشيرين إلى أنه «قد أقام المتكلّمون من الشِّيعة على ذلك سيلًا من الأدلّة التي لا تقبل الجدلَ والشّكّ»[٤]، نجد آخرين ينكرون ذلك جملةً وتفصيلًا، ويرون أنّ نسبة هذا الرّأي للإماميّة إنما هو من باب الجهل

---

(١) بحار الأنوار (٢٧/ ١٠٣).

(٢) انظر: تعاليق الميرزا أبي الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني (٦/ ١)، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة لحبيب الله الخوئي (٨/ ٢١٦و٢١٨)، الأنوار الإلهيّة في المسائل العقائديّة لجواد التبريزي (١٢٤)، علم الإمام للمظفّر (٥٩).

(٣) انظر: شرح إحقاق الحقّ للمرعشي (٢٨/ ٥١٥)، مفتاح السّعادة في شرح نهج البلاغة للمحمودي (٢/ ٣٥١)، تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضمّ لحيدر الآملي (١/ ٣)، الإمام الصّادق عليه السّلام للمظفّر (١/ ١٣٦)، موسوعة المصطفى والعِترة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ للشّاكري (١١/ ٦١)، التّحقيق في الإمامة وشؤونها لعبد اللطيف البغدادي (١٣٢).

(٤) موسوعة المصطفى والعِترة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ للشّاكري (١١/ ٦١).

بمذهبهم أو الدّسّ فيه(١).

وقل مثل ذلك في علمهم، أهو كلّيّ أم جزئيّ تفصيليّ؟ ثمّ أهو ذاتيٌّ أم كسبيّ؟ وإن كان كسبيًّا أفهو بتعليم الملائكة أم هو موروث عن النبيّ ﷺ أم غير ذلك؟! وهل يحصل لهم هذا العلم منذ الولادة أم بعد ذلك؟ أَوَيزداد علمُهم باستمرار أم هو هو؟ أوَهو حاصل بالقوّة أم بالفعل؟(٢) إلى غير ذلك، ومردُّ هذا الاختلاف إلى اضطراب دلالات أخبارهم وتناقض مفاهيم مرويّاتهم، وقد اعترف زعيم الحوزة العلميّة آيةُ الله أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) بـ«أنّ البحث في علم الإمام عليه السّلام من المباحث الغامضة»(٣).

وعلى كلٍّ فإنّ الأخبار المثبِتة لعلمهم بإطلاق أكثر من أن تُحصر، ولهذا أشار السّيّد محمد حسين الطَّبَاطَبائي (١٤٠٢هـ) إلى تضافُر الأخبار من طرق أئمّة أهل البيت بعلم الأئمّة كلَّ شيء(٤).

---

(١) انظر: الشّيعة في الميزان لمحمد جواد مغنية (٤٤).

(٢) انظر: الكافي للكُليني (١/ ٢٥٤و٢٥٨)، المعالم المأثورة لمحمد علي القُمِّي (٢/ ٢٤٩)، الفوائد الطّوسيّة للحر العاملي (٢٤٠)، شرح أصول الكافي للمازندراني (٥/ ٣٣٧)، جواهر الكلام للجواهري (١/ ١٨٢) في الهامش، القصاص على ضوء القرآن والسُّنّة لعادل العلويّ (١/ ٧٣)، حقيقة علم آل محمد عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وجهاته لعليّ عاشور (٣١) وما بعدها، الشِّيعة في الميزان لمحمد جواد مغنية (٤٥).

(٣) مصباح الفقاهة للتوحيدي التّبريزي (١/ ٥٨٣).

(٤) انظر: الميزان في تفسير القرآن (١٨/ ١٩٢).

ومن الأخبار الواردة في هذا الشّأن ما ينسبونه إلى عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال على منبر الكوفة -: «نظرتُ في الملكوت فلم يعزُبْ عنّي شيءٌ غاب عنّي، ولم يَفُتْني ما سبقني»[١].

كما رووا عن عبد الأعلى وعبيدة بن بشير أنهما قالا: قال أبو عبد الله - ابتداءً منه -: «والله إنّي لأعلم غيب السّموات والأرض، وما في الجنّة وما في النّار، وما كان وما يكون إلى أن تقوم السّاعة»[٢].

وكذلك رووا عن جعفر الصّادق أنه قال: «والله لقد أُعطينا علمَ الأوّلين والآخِرين، فقال له رجلٌ من أصحابه: جُعِلْتُ فِداك! أعندكم علمُ الغيب؟

فقال جعفر: إني لأعلم ما في أصلاب الرِّجال وأرحام النِّساء،... والله لو أردتُ أن أُحصيَ لكم كلّ حصاة عليها لأخبرتُكم»[٣].

وعن بُكَير بن أَعْيَن أنه قال: «قَبَضَ أبو عبد الله على ذراع نفسه وقال: يا بُكَير، هذا واللهِ جِلْدُ رسول الله، وهذه واللهِ عُروقُ رسول الله، وهذا واللهِ لحمُه وهذا عظمُه، وإني لأعلم ما في السّماوات وأعلم ما في الأرض، وأعلم ما في الدّنيا وأعلم ما في الآخرة»[٤].

---

(١) المحتضر لحسن بن سليمان الحلي (١٦١)، المحجّة البيضاء في تهذيب الأحياء للفيض الكاشاني (٤/ ٢٠٥).

(٢) بصائر الدرجات للصّفّار (١٤٧).

(٣) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب (٣/ ٣٧٤) باختصار.

(٤) المصدر السّابق (٣/ ٣٧٤).

ورووا عن أبي بصير أنه قال: «سألتُ أبا جعفر محمد بن علي عليه السّلام عن مصحف فاطمة؛ ما فيه؟

قال: فيه خبرُ ما كان وخبرُ ما يكون إلى يوم القيامة، وفيه خبرُ سماء سماء، وعددُ ما في السّماوات من الملائكة وغير ذلك، وعددُ كلّ مَن خلق الله مرسلًا وغيرَ مرسل، وأسمائهم وأسماء من أُرسِلَ إليهم، وأسماء مَن كذَّب ومَن أجاب، وأسماء جميع مَن خلق الله من المؤمنين والكافرين من الأوّلين والآخِرين، وأسماء البلدان وصفة كلّ بلدٍ في شرق الأرض وغربها، وعددُ ما فيها من المؤمنين، وعددُ ما فيها من الكافرين، وصفةُ كلّ مَن كذّب، وصفةُ القرون الأولى وقصصهم، ومَن وَلِيَ من الطّواغيت ومدّة ملكهم وعددهم، وأسماء الأئمة وصفتهم وما يملك كل واحد واحد، وصفة كبرائهم وجميع من تردد في الأدوار.

قلتُ: جُعِلتُ فداك، وكم الأدوار؟

قال: خمسون ألف عام، وهي سبعة أدوار، فيه أسماء جميع ما خلق الله آجالهم، وصفةُ أهل الجنّة وعددُ من يدخلها، وعددُ مَن يدخل النّار، وأسماءُ هؤلاء وهؤلاء، وفيه علمُ القرآن كما أُنزِل، وعلمُ التّوراة كما أُنزِلت، وعلمُ الإنجيل كما أُنزِل، وعلمُ الزَّبور، وعددُ كلِّ شجرة ومدرة في جميع البلاد»[1].

ولا ريب بأنّ العلم على هذه الهيئة من خصائص الله تعالى التي ما كان

---

(١) دلائل الإمامة لابن جرير الشّيعي (١٠٥) باختصارٍ يسير.

لبشر أن يدّعيه لنفسه كائنًا من كان، وأيُّ فرق بين ما ادّعوا أنّ عليًّا قاله على في الكوفة وبين ما أخبر به موسى فرعونَ عن ربِّه عزّ وجل: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، ثمّ كيف يعلم جعفر الصّادق ما في الجنّة وما في النّار والنبيُّ ﷺ يقول ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡ﴾ [الأحقاف: ٩]؟!، ثمّ ما حجم هذا المصحف الذي احتوى على مليارات المعلومات؟!

ورغبةً من القوم في ألّا يلحقهم لوم جرّاء زعمهم انفراد الأئمّة بكمال ليس للنبيّ ﷺ فقد وضعوا أحاديث تدلّ على كون هذا العلم مأخوذًا عن الرّسول ﷺ، وإلى ذلك أشار محمد باقر المجلسيّ (١١١١هـ) بقوله: «دلّت الأخبار الكثيرة على أنّ النبيَّ صلى الله عليه وآله كان يعلم علم ما كان وما يكون، وجميع الشّرائع والأحكام، وقد علَّمَ جميعَ ذلك عليًّا عليه السلام، وعلَّمَ عليٌّ الحسنَ عليه السّلام وهكذا»[1].

والسّؤال الذي يتبادر إلى الذّهن في هذا المقام هو متى علّم النبيُّ ﷺ عليًّا هذه العلومَ والمعارف التي تشمل ما كان وما يكون وغير ذلك؟! وهذا أيضًا هو ما استشكله واستنكره أحد علمائهم وهو الشّيخ محمد مهدي شمس الدِّين (١٤٢١هـ) حيث قال: «مهما كانت اللّحظات التي خلا بها النبيُّ مع الإمام كثيرة لا نستطيع أن نتصوّر كيف أفضى إليه فيها بألفِ بابٍ من العلم على نحو التّفصيل؛ لأنها مهما طال مداها لا تتّسع للإفضاء ببعض

---

(١) بحار الأنوار (٢٦/ ٢٠). وانظر أيضًا: دراسات في الحديث والمحدثين لهاشم معروف الحسني (٣٠٧).

هذا العدد الكبير»[1].

والحقيقة أنّ المعضلة التي وقع فيها الإماميّة في هذا الخصوص منشؤها من جهتين:

الجهة الأولى: التّناقض البيِّن والصّريح بين الآيات القرآنيّة الدّالّة على حصر علم الغيب بالله ونفيه عمّن سواه، وبين الأخبار الكثيرة المرويّة من طرقهم عن التي تصف أئمّتهم بذلك.

الجهة الثّانية: أنّ هذا الاعتقاد مناقض بصورة تامّة المأثورَ من سيرة أئمّتهم، وقد أشار السّيّد محمد حسين الطَّبَاطَبَائي إلى هذه الحقيقة حين قال: «المأثور من سيرتهم أنهم كانوا يعيشون مدى حياتهم عيشةَ سائر النّاس، فيقصدون مقاصدَهم ساعين إليها على ما تُرشِد إليه الأسباب الظّاهريّة وتَهدي إليه السُّبُل العاديّة، فربّما أصابوا مقاصدَهم وربما أخطأ بهم الطّريق فلم يصيبوا، ولو عَلِمُوا الغيب لم يخيبوا في سعيهم أبدًا، فالعاقل لا يترك سبيلًا يعلم يقينًا أنه مصيبٌ فيه، ولا يسلك سبيلًا يعلم يقينًا أنه مخطئ فيه، وقد أُصيبوا بمصائب ليس من الجائز أن يُلقي الإنسان نفسَه في مهلكتها لو عَلِمَ بواقع الأمر، كما أُصيب النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد بما أُصيب، وأُصيب عليٌّ عليه السّلام في مسجد الكوفة حين فتك به المُرادي لعنه الله، وأُصيب الحسينُ عليه السّلام فقُتِلَ في كربلاء، وأُصيب سائر الأئمة بالسُّمّ، فلو كانوا يعلمون ما سيجري عليهم كان ذلك من إلقاء النّفس في

(١) دراسات في نهج البلاغة (١٧٣).

التّهلُكة وهو محرَّم»(١).

والغريب أنهم يروون عن بعض أئمّتهم المعصومين - بزعمهم - ما يدلّ صراحةً على عدم علمهم بالغيب، فمن ذلك ما قاله عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وصيّةٍ كتبها بعد منصرفه من صِفّين بما يُعمَل في أمواله، وقد جاء فيها: «فإنْ حدث بحسَنٍ حدثٌ وحسينٌ حيٌّ فإنه إلى الحسين بن عليّ... وإن حدَثَ بحسَنٍ وحُسين حدثٌ فإنّ الآخر منهما ينظر في بني عليّ»(٢)، وقال في وصيّةٍ أخرى -: «إن حدث بي حدث»(٣)، فلو كان عليّ الذي هو أعلم الأئمّة الاثني عشر يعلم الغيب ولا يخفى عليه شيءٌ - كما يدّعون - لما احتاج إلى التّعليق بأنْ، وإنما لقال: سيكون كذا فافعلوا كذا وكذا.

بل يروون عنهم إنكار علمهم بالغيب، ففي الكافي عن سَدِير أنه قال: «كنتُ أنا وأبو بَصِير ويحيى البزّاز وداود بن كثير في مجلس أبي عبد الله عليه السّلام؛ إذ خرج إلينا وهو مغضَب! فلمّا أخذ مجلسه قال: يا عجبًا لأقوام يزعمون أنّا نعلم الغيب! ما يعلم الغيب إلّا الله عزّ وجلّ، لقد هممتُ بضرب جاريتي فلانةَ فهربتْ منّي فما علمتُ في أيِّ بيوت الدّار هي!»(٤).

ولعلّ من أظرف ما يصادفه النّاظر في كتب القوم ما ذكره الصفّار

(١) الميزان في تفسير القرآن (١٨/ ١٩٢).

(٢) الكافي للكُليني (٧/ ٥٠)، تهذيب الأحكام للطّوسي (٩/ ١٤٧).

(٣) روضة المتّقين شرح من لا يحضره الفقيه للمجلسي (٦/ ٣٤٩)، الوافي للكاشاني (١٠/ ٥٦٣).

(٤) الكافي للكُلَيني (١/ ٢٥٧).

(٢٩٠هـ) في كتابه «بصائر الدّرجات» في سياق إثبات علم الأئمّة بالغيب تحت عنوان: «بابٌ: في الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أنهم أُعطُوا علمَ ما مضى وما بقي»، وكذلك الكُلينيُّ (٣٢٩هـ) في كتابه الكافي تحت عنوان: «بابٌ: أنّ الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يعلمون علمَ ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشّيء صلواتُ الله عليهم»[1]، عن سيف التّمّار أنه قال: «كنّا مع أبي عبد الله عليه السّلام جماعة من الشِّيعة في الحِجْر فقال: علينا عَينٌ؟ فالتفتْنَا يمنةً ويسرةً فلم نر أحدًا فقلنا: ليس علينا عين، فقال: وربِّ الكعبةِ وربِّ البِنْيَة - ثلاثَ مرّات - لو كنتُ بين موسى والخضر لأخبرتُهما أني أعلم منهما، ولأنبأتُهما بما ليس في أيديهما؛ لأنّ موسى والخضرَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أُعطيا علمَ ما كان، ولم يُعطَيا علمَ ما يكون وما هو كائن حتى تقوم السّاعة، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثةً»[2].

وبما أنّ الباطل لا بدّ وأن يتضمّن في نفسه دليلَ بطلانه فلنا أن نتساءل فنقول: إنه إذا كان علمُ الصّادق بهذه الصِّفة المدّعاة من أنه لا يخفى عليهم شيء فكيف لم يَفُتْه العلمُ بوجود جاسوس من عدمه؟ وما الذي يُحِيجه إلى علم جُلسائه ليعطوه الخبر الأكيد؟!

وعلى كلّ فهذا ديدن الباطل وهجِّيراه، يأبى الله إلا أن يَظهَرَ فسادُه فيه وأن ينكشف عَوارُه منه، وأن ينقض أوّلَه آخرُه ويُكذِّب منتهاه مبتداه.

---

(١) بصائر الدّرجات (١٤٩)، الكافي (١/ ٢٦١).

(٢) الكافي (١/ ٢٦١).

المبحث الثّالث

تفضيل الأئمّة على الأنبياء باستثناء محمد ﷺ

لا يختلف أهل السُّنة في تفضيل الأنبياء على سائر البشر، قال أبو جعفر الطّحاويّ (٣٢١هـ): «ولا نُفضِّل أحدًا من الأولياء على أحد من الأنبياء، ونقول: نبيٌّ واحد أفضل من جميع الأولياء»[١]، وقد قطع القاضي عياض (٥٤٤هـ) ومحيي الدِّين النّوويّ (٦٧٦هـ) بتكفير من قال بتفضيل الأئمّة على الأنبياء ما لم يكن معذورًا[٢].

وهذه المسألة من المسلّمات العقديّة، وهي في القرآن والسُّنّة أوضح من أن تحتاج إلى بيان واستدلال، ولم يخالف في ذلك إلّا طائفتان من أجهل الخلق وأضلّهم عن الحقّ، وهما:

١- اتِّحاديّة الصّوفية الذين قالوا بتفضيل الأولياء على الأنبياء[٣].

٢- الإماميّة الذين قالوا بتفضيل الأئمّة على الأنبياء، وهذه الطّائفة هي المقصودة بالكلام في هذا الموضع، فالذي استقرّ عليه قول الإماميّة حتى أنهم لا يُعرَفون بغيره بل ولا يَعرِف متأخِّروهم سواه هو القول بتفضيل الأئمّة على سائر الأنبياء والمرسلين حتى أولي العزم منهم باستثناء النبيّ

---

(١) متن العقيدة الطّحاويّة (٣٠).

(٢) انظر: الشّفاء بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (٢/ ٢٩٠)، روضة الطّالبين للنّووي (١٠/ ٧١).

(٣) انظر: بغية المرتاد لابن تيميّة (٢٢٨).

ﷺ[١]، وهذا بزعم كثيرٍ منهم هو مقتضى الأخبار الصّريحة[٢]، وقد أفردوا هذه المسألة مصنّفات مستقلّة[٣].

---

(١) انظر: كنز الفوائد للكراجكي (١١٢)، الأنوار النّعمانية لنعمة الله الجزائري (١/ ٢٢)، مدينة المعاجز للبحراني (١/ ١٣)، مصباح الهداية في إثبات الولاية لعلي البهبهاني (١٣٣).

(٢) انظر: مختصر مفيد لجعفر مرتضى العاملي (٧/ ٣٨).

(٣) من هذه المصنّفات:

- تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام، لمحمد بن محمد بن نعمان الملقّب بالمفيد (٤١٣هـ). والكتاب مطبوع.
- الرِّسالة الباهرة في العِترة الطّاهرة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، للشّريف المرتضى (٤٣٦هـ). انظر: بحار الأنوار (٢٧/ ٣٣٢).
- تفضيل الأئمّة على الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، للحسن بن سليمان الحِلّي (توفِّي بعد ٨٠٢هـ). انظر: مستدرك الوسائل (٤/ ٤٨٤).
- منهاج الحق واليقين في تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر الأنبياء والمرسلين عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، لولي بن نعمة الله الحسيني الرضوي الحائري (بعد٩٨١هـ). انظر: كشف الحُجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار (٥٦٥).
- المنهج القويم في تفضيل الصّراط المستقيم عليٍّ عليه السّلام على سائر الأنبياء والمرسلين سوى نبيِّنا صلى الله عليه وآله وسلم ذي الفضل العميم، لمهذب الدِّين أحمد (١١٠٤هـ). انظر: رسائل في دراية الحديث (٢/ ١١).
- تفضيل الأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ على الأنبياء الذين كانوا قبل جدِّهم النّبيِّ الخاتم صلوات الله عليه وعلى آله الذي هو أشرف الخلائق وأفضلهم، لهاشم بن سليمان البحراني (١١٠٧هـ). انظر: مدينة المعاجز (١/ ١٣).
- تفضيل عليٍّ عليه السّلام على أولي العزم من الرُّسُل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. للمؤلِّف نفسه، وهو غير تصنيفه السّابق. انظر: مدينة المعاجز (١/ ١٣).

=

قال ابنُ بابويه القُمِّي الملقَّب عندهم بالصَّدوق (٣٨١هـ) -:«يجب أن يُعتقَد أنّ الله عزّ وجلّ لم يخلق خلقًا أفضلَ من محمد صلى الله عليه وآله وسلّم ومِن بعده الأئمّة صلوات الله عليهم، وأنهم أحبُّ الخلق إلى الله عزّ وجلّ وأكرمُهم وأوّلُهم إقرارًا به لـمّا أخَذَ الله ميثاقَ النّبيّين في الذَّرّ»[1].

وقد بوّب الصّفّار في «بصائر الدّرجات» (٢٩٠هـ) بقوله: «بابٌ: في أنّ الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أفضل من موسى والخضر عَلَيْهِمَا السَّلَامُ»[2]، وبوّب محمد باقر المجلسيّ (١١١١هـ) في بحاره على هذا بقوله: «بابٌ: تفضيلهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

=

- تفضيل أمير المؤمنين عليه السّلام على من عدا خاتم النّبيّين صلى الله عليه وآله وسلّم، لمحمد باقر المجلسي (١١١١هـ). انظر: الذّريعة إلى تصانيف الشِّيعة (٤/ ٣٥٨).
- تفضيل نبيّنا محمد وآله الطّاهرين صلوات الله عليهم أجمعين على جميع الأنبياء والمرسلين، لمحمد بن عبد علي بن محمد القطيفي (بعد ١٢٤٠هـ). انظر: مقدّمة محقِّق رسالة تفضيل أمير المؤمنين للمفيد (٦).
- تفضيل أمير المؤمنين عليه السّلام على غير النّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلّم، وتفضيل أولاده على أولاد الشّيخين، لمحمد بن دلدار علي النقوي اللكهنوي (١٢٨٤هـ). انظر: الذّريعة إلى تصانيف الشِّيعة (٤/ ٣٥٩).
- تفضيل الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ على غير جدِّهم من الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، لمحمد كاظم بن محمد شفيع الهزار جريبي الحائري (١٢٣٢هـ). انظر: الذّريعة إلى تصانيف الشِّيعة (٤/ ٣٥٨).
- تفضيل الأئمّة (ع) على الأنبياء (ع)، لعلي الميلاني (معاصر). انظر: اختصاص الشِّيعة في التّمسّك بالقرآن الكريم (٨).

(١) الهداية (٢٤).

(٢) بصائر الدّرجات (٢٤٩).

على الأنبياء وعلى جميع الخلق»[١]، وأشار إلى أنّ كون الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أفضل من سائر الأنبياء «هو الذي لا يرتاب فيه من تتبّع أخبارَهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ على وجه الإذعان واليقين، والأخبار في ذلك أكثر من أن تُحصى»[٢].

والمتيقَّن أنّ متقدِّمي الإماميّة لم يكونوا جميعًا على هذا الاعتقاد الغالي، وإنما كانوا منقسمين على ثلاثة أقوال ذكرها الشّيخ المفيد (٤١٣ هـ) في كتابه أوائل المقالات، وهي:

القول الأوّل: تفضيل الأئمّة على سائر من تقدّم من الرُّسُل والأنبياء سوى محمد ﷺ.

القول الثّاني: تفضيل الأئمّة على جميع الأنبياء سوى أولي العزم منهم.

القول الثّالث: تفضيل الأنبياء على سائر الأئمّة[٣].

والذي يبدو - بعد التّنقير والتّفتيش في كتب القوم - أنّ القولين الثّاني والثّالث قد انقرضا منذ آماد، فلم يعد ثمّة قائل بأيٍّ منهما.

ثمّ إنه على الرّغم من نصّ المفيد على أنه ليس على أحدٍ من هذه الأقوال الثّلاثة إجماع، وإشارتِه إلى ميله إلى القول الأوّل[٤] إلّا أنّ هذا

---

(١) بحار الأنوار (٢٦/ ٢٦٧).

(٢) بحار الأنوار (٢٦/ ٢٩٧). وانظر للاستزادة: الفصول المهمّة في أصول الأئمّة للحرّ العاملي (١/ ٤١٠).

(٣) انظر: أوائل المقالات (٧٠).

(٤) انظر: أوائل المقالات (٧١)، الفصول المختارة (٦٢)، وقد جزم بالقول الأوّل في المقنعة (٣٢).

القول الذي لم يقطع به المفيد أصبح - فيما بعد - محلّ اتّفاق بين المتأخِّرين منهم كما قال محمد باقر المجلسيّ (١١١١هـ): «لا خلاف بين الإماميّة في أنّ الأنبياء والأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أفضلُ من جميع الملائكة، والأخبار في ذلك مستفيضة»[١]، بل أصبح من ضروريّات مذهبهم على حدّ تعبير روح الله الخميني (١٤٠٩)[٢]، وبدلًا من كون ثُلثي الشِّيعة[٣] على تفضيل أولي العزم من الرّسل على الأئمّة انقلبت المسألة رأسًا على عقب كعادة عقائد القوم في التطوّر والتغيّر المستمرّ، حيث عنون محمد باقر المجلسيّ لمسألة المفاضلة بـ«أنّ أولي العزم إنّما صاروا أولي العزم بحبّهم صلوات الله عليهم»[٤]، و«بابٌ: أنّ دعاء الأنبياء استُجيب بالتّوسُّل والاستشفاع بهم صلواتُ الله عليهم أجمعين»[٥]، وزعم هو وغيره عن طريق الرِّواية أنّ ولاية عليّ عُرِضَت على الأنبياء في عالم الذّرّ والميثاق فمنهم من أقرّ ومنهم من أنكر فعوقب، ومن هؤلاء يونس بن متّى عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي كان حبسُه في بطن الحوت - بزعمهم - عقوبةً له على إنكاره حتى ثاب وأقرّ[٦].

فالمتحصّل من كلام القوم أنّ الأئمة أفضل من الأنبياء قاطبة، وهذا

---

(١) بحار الأنوار (٥٧/ ٢٨٥).

(٢) انظر: الحكومة الإسلاميّة (٥٢).

(٣) هذه النِّسبة مأخوذة على جهة التّقريب من حاصل الأقوال الثّلاثة المذكورة.

(٤) بحار الأنوار (٢٦/ ٢٦٧).

(٥) المصدر السّابق (٢٦/ ٣١٩).

(٦) بصائر الدرجات للصّفّار (٩٥)، مدينة المعاجز للبحراني (٢/ ٣٥)، البرهان في تفسير القرآن لهاشم الحسيني (٤/ ٦٣١)، بحار الأنوار للمجلسي (١٤/ ٣٩١).

يجرّنا إلى الكلام عن مسألتين أُخريين مرتبطتين بهذه المسألة ارتباطًا وثيقًا.

المسألة الأولى: آلإمامة أعلى مرتبة من النُّبوّة أم العكس؟

وقد اضطرب القوم في الجواب عن هذا السّؤال، وذلك لأنهم وجدوا أنفسَهم بين أمرين - أحلاهما مرّ -: إمّا الاطّراد مع اعتقادهم بتقديم مقام الإمامة وتفضيله على مقام النُّبوّة، وإمّا موافقة نصوص الكتاب والسُّنّة بتقديم مقام النُّبوّة وتفضيله على مقام الإمامة.

فقد ذهب كثيرون - ولعلّهم الأكثر - إلى تفضيل الإمامة وتقديمها، قال المولى المازندراني (١٠٨١هـ): «الإمامة أرفع منزلةً وأعلى مرتبةً من النّبوّة»[١]، وقال الوحيد البهبهاني (١٢٠٦هـ): «مرتبة الإمامة فوق مرتبة النّبوّة والرِّسالة»[٢]، وقال شهاب الدِّين النّجفي (١٤١١هـ): «الإمامة مرتبةٌ تاليةٌ للنُّبوّة»[٣].

ويلزم القائلين بهذا تكذيبُ النّصوص التي جاءت بتفضيل الأنبياء على غيرهم وتقديم مرتبة النّبوّة على ما سواها كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَۚ كُلًّا هَدَيْنَاۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُۖ وَمِن

(١) شرح أصول الكافي (٥/ ٢٠١).

(٢) مصباح الهداية في إثبات الولاية (١٣٤).

(٣) تعليقاته على شرح إحقاق الحق (٢/ ٢٩٥) هامش (٣)، ويقصد بـــ«تالية» أنّ الأنبياء لا يمكن أن يتأهّلوا لنيل مقام الإمامة إلّا بعد حصولهم على النبوّة. وانظر أيضًا: أضواء على عقائد الشِّيعة الإماميّة وتاريخهم للسبحاني (٣٩٥).

ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًاۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٣ - ٨٦]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[الأنعام: ١٢٤].

ثمّ إنه يلزمهم أيضًا بيان الفرق بين الإمامة والنبوّة، ولماذا ذُكِرت النبوّة والأنبياء في القرآن ولم تُذكر الأئمّة ولا الإمامة بالمعنى الذي تدّعيه الجعفريّة؟!

ثمّ كيف تُفَضَّل الإمامة على النُّبوّة وهم يقرِّرون أنّ النُّبوَّة أصل تتفرّع عنه الإمامة[1]، وأنها (أي: الإمامة) من توابع النُّبوّة وفروعها[2]، وأنها نيابة عنها[3] واستمرار لوظائفها؟![4]

وقد خالفهم جماعة فذهبوا إلى تفضيل النُّبوّة وتقديمها على الإمامة، قال محمد بن جرير الطبريّ الشّيعيّ (أوائل ٤٠٠هـ) -:«الإمامة بعد النُّبوّة

---

(١) انظر: المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السّلام لابن رستم الطبري (٦٤٢)، المصابيح في إثبات الإمامة للكرماني (٨٠).

(٢) النّافع يوم الحشر للمقداد السيوري (٩٤)، الإمامة في أهمّ الكتب الكلاميّة لعليّ الميلاني (٤٦).

(٣) انظر: شرح منهاج الكرامة للميلاني (٣/ ١٨٣).

(٤) انظر: أضواء على عقائد الشِّيعة الإماميّة وتاريخهم للسّبحاني (٣٨٦).

وفي أدنى المراتب»[١]، وأشار ابن طاووس (٦٦٤هـ) إلى أنّ النُّبوّة أعظم من الإمامة[٢]، وقال الدكتور عبد الرّسول غفار -:«مقام النُّبوّة أرفع شأنًا من منصب الإمامة»[٣]، وقال أيضًا -: «هي رتبة دون النُّبوّة»[٤]، وهؤلاء وإن وفِّقوا للقول بما دلّت عليه نصوص الكتاب والسُّنّة إلّا أنهم من جهة أخرى قد ناقضوا لازمَ اعتقادهم، فإنّ قولهم بأفضليّة الإمام على النّبيّ يلزم منه بالضّرورة القولُ بأفضليّة الإمامة على النبوّة، وأمّا اعتقاد الشّيء دون لازمه فهو تناقض فاضح.

المسألة الثّانية: ما الفرق بين النُّبوّة والإمامة؟

حرص القوم على رفع منزلة أئمّتهم، فكان مبدأ رحلة التّيه بتفضيلهم عليًّا على عثمان، ثمّ خَطَوا خطوةً أخرى ففضّلوه على الشّيخين وقدّموه عليهما، ثمّ خَطَوا خطوةً ثالثة بجعله في مصافّ الأنبياء حيث زعموا أنّ الرّسول ﷺ قال لعليّ: «إنّ اسمَكَ في ديوان الأنبياء الذين لم يُوحَ إليهم»[٥]، وقال له أيضًا - بزعمهم -: «إنّ الله تبارك وتعالى خلقني وإيّاك، واصطفاني وإيّاك،

(١) المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السّلام (٥٦٤).

(٢) انظر: سعد السعود (٦٩).

(٣) شبهة الغلوّ عند الشِّيعة (٢٥٣).

(٤) الكُلَيني والكافي (٣٥٨).

(٥) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب (٣/ ٥٧)، بحار الأنوار للمجلسي (٣٩/ ٨١)، مسند الإمام علي عليه السّلام لحسن القبانچي (٧/ ٢٢٩)، نفحات الأزهار لعليّ الميلاني (١١/ ٢٢٥).

واختارني في النّبوّة واختارَك في الإمامة، فمَن أنكر إمامتَك فقد أنكر نبوّتي»[١]، ولهذا بوّب الصّفّار (٢٩٠هـ) في بصائر الدّرجات بقوله: «بابٌ: في أمير المؤمنين (ع) أنّ رسول الله (ص) شاركَه في العلم ولـمّا يشاركْهُ في النّبوّة»[٢] والملحوظ في هذا التّبويب أنّ الصّفّار أثبت شراكةَ عليٍّ للنبيّ ﷺ في العلم ولم ينفِ مشاركته له في النبوّة بـ(لم) الدّالّة على النّفي المطلق مع أنها الأشهر في الاستعمال والأقرب إلى الذّهن، وإنما استعمل (لـمّا) الدّالّة على القُرب وتوقّع الحصول[٣]، وهو صنيعٌ مقصود له دلالتُه وبُعدُه.

وفي نهاية المطاف حطّ القوم رحالهم على القول بتفضيل الأئمّة على الأنبياء باستثناء النبيّ ﷺ، وهي المرحلة الرّابعة.

وبما أنهم يقولون بأنّ «النُّبوّة والإمامة توأمان»[٤]، فكلتاهما لا تَثبُتان إلّا بتصديق الرّبّ[٥]، وكلتاهما تستوجبان الطّاعة المطلقة، وكلتاهما إنكارُهما كفر[٦]، ويقولون أيضًا بأنّ أئمّتهم أفضل من أنبياء الله؛ فكيف يمتاز عنهم هؤلاء الذين هم دونهم في العلم والمكانة بخصائص ليست لهم؟! هذا ما لا

---

(١) عيون أخبار الرِّضا لابن بابويه القُمِّي (١/ ٢٦٧)، إقبال الأعمال لابن طاووس (١/ ٢٧)، بحار الأنوار للمجلسي (٤٢/ ١٩١).

(٢) بصائر الدرجات (٣١٢).

(٣) انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/ ١٢٠).

(٤) أضواء على عقائد الشِّيعة الإماميّة وتاريخهم للسّبحاني (١٣٢).

(٥) انظر: شرح أصول الكافي للمازندراني (٣/ ١٥٩).

(٦) انظر: الهداية للصّدوق (٢٧)، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب (٣/ ١٨).

يُقبَل عندهم.

ومن هنا فقد وجدوا أنفسهم مضطرِّين إلى أن يُثبتوا لأئمّتهم جميع خصائص النّبوّة فما من معجزةٍ لرسول أو خصيصةٍ لنبيّ إلّا وقد جعلوها لأولئك سواء بسواء على ما سبق بيانه تفصيلًا، كما أوجبوا عليهم جميع وظائفها من «تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشّرائع وتأديب الأنام»[1].

ولئن كان من المسلّم أنّ النّبوءة مرتبطة بالوحي رؤيةً أو سماعًا فإنّ الأئمّة يرون الملائكة ويكلِّمونهم غدوًّا وغشيًّا، قال آية الله البروجردي (١٣٨٠هـ): «المستفاد من الأخبار الكثيرة المتقدِّمة التي لا يَخفى استفاضتُها بل تواترها حصولُ العلم لهم عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ بضروبٍ من الوحي والإلهام كالنَّكْت في القلوب، والنَّقْر في الأسماع، وسماع صوتِ المَلَك ومشاهدته»[2].

ومع أنّ الإماميّة جعلوا لأئمّتهم جميع خصائص النّبوّة ووظائفها إلّا أنهم منعوا القول بنبوّتهم، وهذا في غاية الإشكال؛ لأنه يقودنا بالضّرورة إلى السّؤال المفصليّ والحسّاس في هذا الموضع وهو: إن كانت جميع خصائص النّبوّة ووظائفها وواجباتها متحصِّلة وكائنة للأئمّة فلماذا لا يكونون أنبياء؟! وما الفرق المؤثِّر بين النّبيّ والإمام؟!

والحقيقة أنّ كثيرًا من علمائهم قد حاولوا بشتّى الطُّرق الإجابةَ عن هذا

---

(١) أوائل المقالات للمفيد (٦٥). وانظر أيضًا: كمال الدِّين وتمام النّعمة للصَّدوق (٢٣).

(٢) تفسير الصّراط المستقيم (١/ ٤٠٦). وانظر بعض هذه الأخبار في: بحار الأنوار (٢٦/ ٣٥٨).

السّؤال المحيِّر وتجلية وجه الفرق بينهما دون طائل[١]، كما خصّ شيخ الطّائفة أبو جعفر الطّوسيّ (٤٦٠هـ) هذه المسألة بمؤلَّف خاصّ سمّاه: رسالة في الفرق بين النبيّ والإمام[٢] لكنه لم يأتِ فيه بشيء يُذكَر، وكذلك ابن إدريس الحلّيّ (٥٩٨هـ)[٣].

وعلى كلٍّ فقد اعترف محمد باقر المجلسيّ (١١١١هـ) بأنّ هذه المسألة في غاية العَوَاصة حيث قال: «استنباط الفرق بين النبيِّ والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال، وكذا الجمع بينها مشكل جدًّا!» إلى أن قال: «وبالجملة لا بدّ من الإذعان بعدم كونهم عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ أنبياء... ولا تصل عقولُنا إلى فرق بيّن بين النبوّة والإمامة»[٤].

والحاصل أنّ القوم وإن امتنعوا عن إعطاء أئمّتهم لفظَ النبوّة إلّا أنهم قد أعطوهم معناها[٥] من كلّ وجه حتى إنه لم يتبقّ من فَرْق بينهم وبين الأنبياء إلّا في إطلاق اسم النبوّة لا غير، ولهذا حاروا وعجزوا عن إيجاد فرق بين النبيّ وبين الإمام.

---

(١) انظر على سبيل المثال: الاقتصاد لأبي جعفر الطّوسي (١٦٠)، شرح أصول الكافي للمازندراني (٥/ ١١٦) هامش (١)، منهاج البراعة لحبيب الله الخوئي (١٢/ ٨٣)، تفسير الصّراط المستقيم للبروجردي (١/ ٤٠٨)، الأنوار السّاطعة لجواد الكربلائي (١/ ٤٠٦).

(٢) وهي مطبوعة.

(٣) انظر: موسوعة ابن إدريس الحلّي (٣٧٨).

(٤) بحار الأنوار (٢٦/ ٨٢)، مرآة العقول (٢/ ٢٨٩).

(٥) انظر: منهاج السنة النبويّة لابن تيميّة (٦/ ١٨٨).

الخاتمة

بعد أنّ منّ الله عليّ بإتمام هذا البحث فهذه إشارة إلى أبرز نتائجه:

١- أنّ آراء الإماميّة في أئمّتهم الاثني عشر في غاية الغلوّ، وأنهم في كثير من النّواحي لم يكتفوا برفعهم إلى درجة الأنبياء فحسب، وإنما زادوا على ذلك فأشركوهم في بعض خصائص الرّبّ عزّ وجلّ.

٢- أنّ عقائد الإماميّة تتغيّر وتتطوّر باستمرار، ولهذا فإنّ بعض ما يؤمنون به الآن كان معدودًا لدى جماعة من متقدِّميهم من جملة العقائد الغالية.

٣- أنه وإن اتُّفِق على القول بـ(عصمة الأنبياء) بين أهل السُّنة وبين الشِّيعة من جهة الإجمال إلّا أنّ مفهومها مختلف غاية الاختلاف بينهم.

٤- أنّ الذي استقرّ عليه الإماميّة هو أنّ أئمّتَهم الاثني عشر معصومون حتى عن السّهو والنّسيان.

٥- أنّ القول بعصمة الأئمّة الاثني عشر عند الإماميّة فرعٌ عن القول بإمامتهم.

٦- أنّ معجزات الأئمّة عند الإماميّة أكثر وأعظم من آيات الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام، وأنّ الأنبياء عندهم لا يمتازون عن الأئمّة بأيٍّ معجزة أو خصيصة.

٧- أنّ قدرة الأئمّة أعظم بمراحل من قدرة الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

٨- أنّ علم الأئمّة عند الشّيعة الإماميّة لا يشبه علوم البشر، بل هو خارج عن نِطاق القُدرة الإنسانيّة.

٩- أنّ الأئمّة الاثني عشر أعلم من جميع الأنبياء باستثناء النبيّ ﷺ، وإن كان الذي يُفهَم من بعض نصوصهم أنّ بعض الأئمّة قد يكون أعلمَ منه؛ لأنه

يرث عمّن قبله كلَّ علمه ثمّ يزداد علمًا جديدًا كلّ يوم.

١٠- أنّ بين الإماميّة اختلافاتٍ كثيرة في طبيعة علم الأئمّة الاثني عشر ونوعِه ومقداره وحدوده وجهاتِه ووقتِ حصوله.

١١- أنّ الأخبار المتعلّقة بعلم الأئمّة وصفة ذلك العلم لا تخلو من التّناقض والاضطراب.

١٢- أنّ القول بأنّ الأئمّة (يعلمون الغيب) مما لا يختلف فيه الإماميّة الآن، سواء صرّحوا بذلك أم تحاشوا إطلاق هذه العبارة.

١٣- أنّ ادِّعاء علم الأئمّة بالغيب مطلقًا لم يكن قولًا مقبولًا عند عامّة متقدِّمي الشِّيعة.

١٤- لا يخالف في تفضيل الأنبياء على سائر البشر من أهل الضّلال إلّا طائفتان هما: الشِّيعة في أئمّتهم، والصُّوفيّة في أوليائهم.

١٥- أنّ متقدِّمي الإماميّة كانوا على خلاف في مسألة التّقديم على أقوال، ولكن الذي استقرّ عليه قولهم هو التّقديم مطلقًا.

١٦- أنّ حرص الإماميّة على شأن أئمّتهم والرفع من منزلتهم قد جرّهم إلى الحطّ من مرتبة النبوّة، بل الإساءة والافتراء على بعض الأنبياء كما فعلوا مع يونس عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١٧- أنّ لازم قول الإماميّة في التّفضيل هو أنّ مرتبة الإمامة أعلى وأرفع من مرتبة النبوّة، وهو ما صرّح به أكثرهم.

١٨- أنّ القوم لـمّا جعلوا للإمامة جميع خصائص النبوّة ووظائفها استعصى عليهم التّفريق بينهما بفرق سالم من الاعتراض.

ثبت المصادر والمراجع

مصادر أهل السّنة:

١- القرآن الكريم.

٢- أصول مذهب الشِّيعة الإماميّة الاثني عشرية، تأليف: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، الطبعة الثّانية سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٣- الأوائل، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو (أبي عاصم) بن الضحاك بن مخلد الشيباني، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، النّاشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت.

٤- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق: موسى بن سليمان الدويش، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٥- تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، تحقيق: أبي عبد الرحمن محمد بن علي عجال، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، سنة الطبع ١٣٨٧هـ.

٧- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، جمع: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ.

٨- حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: محمد الخضري، الناشر: دار الفكر ببيروت،

٩- روضة الطالبين وعمدة المفتين، تأليف: الإمام محيي الدِّين النووي، تحقيق: زهير الشّاويش، النّاشر: المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥هـ.

١٠- السنة، تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

١١- السنة، تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، تحقيق: د.عطية الزهراني الناشر: دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى سنة١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

١٢- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، تأليف: أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، الناشر: دار طيبة بالرياض، سنة الطبع ١٤٠٢هـ.

١٣- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، تأليف: القاضي أبي الفضل عياض اليحصبي، مذيّلًا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء

للعلامة أحمد بن محمد بن محمد الشمني، الناشر: دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، سنة الطّبع ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٤- صحيح مسلم، جمع: أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي بمصر.

١٥- متن العقيدة الطّحاويّة، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، النّاشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٦- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، النّاشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.

١٧- منهاج السنة النبويّة في نقض كلام الشِّيعة القدريّة، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، د. محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

١٨- الموطأ، جمع: الإمام مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي بمصر.

مصادر الشِّيعة الإماميّة

١- اختصاص الشِّيعة في التّمسّك بالقرآن الكريم، المؤلف: الشيخ حسين غيب غلامي الهرساوي، ترجمة: علاء تبريزيان، النّاشر: مركز الأبحاث العقائدية، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ.

٢- الاختصاص، تأليف: محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقّب

بـ(الشيخ المفيد)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، النّاشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة

٣- الإرشاد في معرفة حُجج الله على العِباد، محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقّب بــ(الشيخ المفيد)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت (ع) لتحقيق التراث، الطبعة الثّانية سنة ١٤١٤ه.

٤- أضواء على عقائد الشِّيعة الإماميّة وتاريخهم، تأليف: آية الله الشيخ جعفر السبحاني، بدون أيّ بيانات أخرى.

٥- الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، الناشر: مكتبة جامع چهلستون – طهران، مطبعة الخيام – قم، سنة الطبعة ١٤٠٠ه.

٦- أمالي السيّد المرتضى في التفسير والحديث والأدب، تأليف: أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين الموسوي، تصحيح وضبط ألفاظ وتعليق حواشي: السيّد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، النّاشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ه.

٧- الإمام الصّادق عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، تأليف: محمد الحسين المظفّر، النّاشر: دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٨ م.

٨- الإمامة في أهمّ الكتب الكلاميّة، تأليف: السيد علي الحسيني الميلاني، بدون أيّ بيانات أخرى.

٩- الأنوار الإلهية في المسائل العقائدية، تأليف: آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي، الناشر: دار الصديقة الشهيدة عليها السلام، الطبعة الأولى

سنة ١٤٢٢هـ.

١٠- الأنوار السّاطعة شرح الزيارة الجامعة، تأليف: الشيخ جواد بن عباس الكربلائي، مراجعة: محسن الأسدي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١١- الأنوار النّعمانية، تأليف: السيّد نعمة الله الجزائري، الناشر: دار القاري ودار الكوفة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٢- أوائل المقالات، تأليف: محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقّب بـ(الشيخ المفيد)، طباعة ونشر: دار المفيد، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٣- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تأليف: الشيخ محمد باقر المجلسي، لشيخ محمد باقر المجلسي، الناشر: مؤسسة الوفاء بيروت – لبنان، الطبعة الثانية المصححة سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٤- بحوث في الملل والنِّحل، تأليف: آية الله الشيخ جعفر السبحاني، الناشر :مؤسسة الامام الصادق عَلَيهِ ٱلسَّلَامُ.

١٥- بحوث في تاريخ القرآن وعلومه، تأليف: آية الله السيد أبي الفضل مير محمدي الزرندي، النّاشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ.

١٦- البرهان في تفسير القرآن، تأليف: السيد هاشم الحسيني البحراني، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، الناشر: مؤسسة البعثة – قم.

١٧- بصائر الدّرجات الكبرى في فضائل آل محمد (ع)، تأليف: شيخ القمِّيين أبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفّار، تقديم وتعليق

وتصحيح الحاج ميرزا محسن «كوچه باغي»، منشورات الأعلمي – طهران، مطبعة الأحمدي – طهران، طبع في سنة ١٣٦٢ ش - ١٤٠٤ ق.

١٨- تاج المواليد في مواليد الأئمة ووفياتهم، تأليف: الشّيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، بدون بيانات أخرى.

١٩- تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العِترة الطّاهرة، تأليف: السيد شرف الدين علي الحسيني الإستراباذي النجفي، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي بقم، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

٢٠- التحقيق في الإمامة وشؤونها، تأليف: عبد اللطيف البغدادي، بدون بيانات أخرى.

٢١- تفسير الصّراط المستقيم، تأليف: آية الله السيد حسين البروجردي، تصحيح وتعليق: الشيخ غلام رضا بن علي أكبر، الناشر: مؤسسة أنصاريان، المطبعة: الصدر - قم، سنة الطبع ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٢- تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضمّ في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، تأليف: السيد حيدر الآملي، تحقيق وتعليق: السيد محسن الموسوي التبريزي، مطبعة: الأسوة، الطبعة الرابعة سنة ١٤٢٨ه.

٢٣- تفضيل أمير المؤمنين (ع)، تأليف: محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقّب بـ(الشيخ المفيد)، تحقيق: علي مدرسي الكعبي.

٢٤- تقريب القرآن إلى الأذهان، تأليف: آية الله السيد محمد الحسيني الشيرازي، النّاشر: دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٥- تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد، تأليف: شيخ

الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلامية تهران بازار سلطاني.

٢٦- التّوحيد، تأليف: أبي جعفر محمد علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بـ(الصَّدوق)، تصحيح وتعليق: هاشم الحسيني الطهراني، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم.

٢٧- الثاقب في المناقب، تأليف: عماد الدين أبي جعفر محمد بن علي الطوسي المعروف بابن حمزة، تحقيق: الأستاذ نبيل رضا علوان، الناشر: مؤسسة أنصاريان في قم، مطبعة الصدر في قم، الطبعة الثّانية سنة ١٤١٢هـ.

٢٨- جواهر الفقه، تأليف: عبد العزيز بن البراج الطرابلسي، تحقيق إبراهيم بهادري، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.

٢٩- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، تأليف: الشيخ محمد حسن النجفي، تحقيق: الشيخ عباس القوچاني، النّاشر: دار الكتب الإسلامية تهران، بإزار سلطاني.

٣٠- حقوق آل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ في الكتاب والسُّنة باتّفاق الأُمّة، تأليف: الشيخ محمد حسين الحاج العاملي، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ.

٣١- حقيقة علم آل محمد عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وجهاته، تأليف: السيد علي عاشور، بدون بيانات أخرى.

٣٢- الحكومة الإسلاميّة، تأليف: السيّد روح الله الخميني، الطبعة الثّالثة سنة ١٣٨٩هـ.

٣٣- الخرائج والجرائح، تأليف: قطب الدين الراوندي، تحقيق ونشر:

مؤسسة الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٣٤- دراسات في الحديث والمحدثين، تأليف: هاشم معروف الحسني، الناشر: دار التعارف للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٣٥- دراسات في نهج البلاغة، تأليف: محمد مهدي شمس الدين، دار الزهراء (ع) للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، الطبعة الثّانية سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٣٦- دلائل الإمامة، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة في قم، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

٣٧- الذريعة إلى تصانيف الشِّيعة، تأليف: الشيخ آقا بزرگ الطهراني، النّاشر: دار الأضواء بيروت

٣٨- رسالتان حول العصمة، تأليف: آية الله الشيخ لطف الله الصافي، منشورات دار القرآن الكريم في قم، سنة الطبع ١٤٠٣هـ.

٣٩- رسائل في دراية الحديث، تأليف: أبي الفضل حافظيان البابُلي، النّاشر: دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الأُولى سنة ١٤٢٤هـ.

٤٠- روضة المتّقين شرح من لا يحضره الفقيه، تأليف: المولى محمد تقي المجلسي، تعليق: السيّد حسين الموسوي الكرماني والشيخ علي پناه الإشتهاردي، النّاشر: بنياد فرهنك اسلامي حاج محمد حسين كوشانپور.

٤١- سعد السعود، تأليف: رضى الدين أبي القاسم على بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني الحسيني، الناشر: منشورات الرضى

– قم، سنة الطبع ١٣٦٣ه.

٤٢– شبهة الغلوّ عند الشِّيعة، تأليف: الدكتور عبد الرسول الغفار، الناشر: دار المحجة البيضاء – دار الرسول الأكرم (ص).

٤٣– شرح إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل، تأليف: القاضي السيد نور الله الحسيني المرعشي التستري، تحقيق: آية الله السيد شهاب الدين النجفي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم – إيران.

٤٤– شرح أصول الكافي، تأليف: المولى محمد صالح المازندراني، تعاليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: السيّد علي عاشور، النّاشر: دار إحياء التراث العربي بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١ه – ٢٠٠٠م.

٤٥– شرح الخطبة التطنجية، تأليف: آية الله السيد كاظم الحسيني الرشتي، إعداد: لجنة السيّد الأمجد، الناشر: جامع الإمام الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ه –٢٠٠١م.

٤٦– شرح العروة الوثقى، تأليف: آية الله الشيخ علي الغروي، النّاشر: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٦ه، ٢٠٠٥م.

٤٧– شرح منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، تأليف: السيد علي الحسيني الميلاني، النّاشر: مركز الحقائق، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨ه.

٤٨– الشّيعة في الميزان، تأليف: محمد جواد مغنية، النّاشر: دار الشّروق بيروت – القاهرة.

٤٩– الصّحيح من سيرة الإمام عليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (المرتضى من سيرة المرتضى)، تأليف: آية الله السيد جعفر مرتضى العاملي، الناشر: ولاء

المنتظر (عج)، المطبعة: (دفتر تبليغات إسلامي)، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٠هـ.

٥٠- الصّحيفة السجّاديّة، الناشر: دفتر نشر الهادي - قم.

٥١- صراط النّجاة (استفتاءات لآية الله العظمى الخوئي مع تعليقة وملحق لآية الله العظمى التبريزي)، جمع: موسى مفيد الدين عاصي العاملي، الناشر: دفتر نشر برگزيده، المطبعة: سلمان الفارسي، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ.

٥٢- الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م.

٥٣- عصمة الأنبياء في القرآن الكريم، تأليف: آية الله الشيخ جعفر السبحاني، الناشر: مؤسّسة الإمام الصّادق عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، المطبعة: اعتماد – قم، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٠هـ.

٥٤- العصمة: حقيقتها - أدلتها، إعداد: مركز رسالة سلسلة المعارف الإسلاميّة، الناشر: مركز الرسالة، المطبعة مهر – قم، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ.

٥٥- العصمة، تأليف: علي الحسيني الميلاني، النّاشر: مركز الأبحاث العقائدية، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ.

٥٦- علم الإمام، تأليف: الشيخ علي حمّود العبادي تقريرًا لأبحاث آية الله كمال الحيدري، منشورات: دار فرقد للطباعة والنشر، المطبعة: ستاره، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٥٧- علم الإمام، تأليف: محمد حسين المظفر، النّاشر: دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ –

١٩٨٢م.

٥٨- عيون أخبار الرِّضا، تأليف: أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الملقَّب بـ(الصَّدوق)، تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٥٩- الغدير في الكتاب والسنة والأدب، تأليف: الشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، النّاشر: دار الكتاب العربي بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة سنة ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٦٠- فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم، تأليف: رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني الحسيني، بدون بيانات أخرى.

٦١- فرق الشيعة، تأليف: الحسن بن موسى النوبختي، الناشر: دار الأضواء – بيروت، سنة الطبع ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م

٦٢- الفصول المختارة، تأليف: أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بـ(الشيخ المفيد)، تحقيق: السيد علي مير شريفي، الناشر: دار المفيد بيروت - لبنان، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤ه - ١٩٩٣م.

٦٣- الفصول المهمّة في أصول الأئمّة، تأليف: الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق وإشراف: محمد بن محمد الحسين القائيني، الناشر: المؤسسة معارف إسلامي إمام رضا (ع)، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ه.

٦٤- الفوائد الطّوسيّة، تأليف: الشيخ محمد بن الحسن العاملي، تحقيق وتعليق: الحاج السيد مهدي اللازوردي والشيخ محمد درودي، المطبعة العلمية – قم، سنة الطبع ١٤٠٣هـ.

٦٥- القصاص على ضوء القرآن والسنة، تأليف: عادل العلوي تقريرًا لأبحاث آية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشي النجفي، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة – قم، المطبعة: حافظ، سنة الطبع ١٤١٥هـ.

٦٦- الكافي، تأليف: أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، النّاشر: دار الكتب الإسلامية، مرتضى آخوندي تهران - بازار سلطاني، الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨هـ.

٦٧- كشف الحُجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار، تأليف: المحقق السيد اعجاز حسين النيسابوري الكنتوري، بدون بيانات أخرى.

٦٨- كمال الدِّين وتمام النّعمة، تأليف: أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الملقَّب بـ(الصَّدوق)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، النّاشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم (إيران)، سنة الطبع ١٤٠٥هـ.

٦٩- كنز الفوائد، تأليف: أبي الفتح محمد بن علي الكراجكي، بدون بيانات أخرى.

٧٠- لمحات، تأليف: آية الله لطف الله الصّافي الگلپايگاني، النّاشر: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة.

٧١- اللّمعة البيضاء في شرح خُطبة الزَّهراء، تأليف: المولى محمد

علي بن أحمد القراچه داغي التبريزي الأنصاري، تحقيق: دار فاطمة للتحقيق - السيد هاشم الميلاني بمساعدة معاونيّة شؤون التعليم والتحقيق في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، الناشر: دفتر نشر الهادي، المطبعة: مؤسسة الهادي، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ه.

٧٢- مجموعة الرّسائل، تأليف: آية الله لطف الله الصّافي الگلپايگاني، النّاشر: مؤسسة الإمام المهدي، سنة الطبع ١٤٠٤ه.

٧٣- المحتضر، تأليف: الشيخ عزّ الدين أبي محمد الحسن بن سليمان بن محمد الحلّي، تحقيق: سيد علي أشرف، الناشر: انتشارات المكتبة الحيدرية، المطبعة: شريعت، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ه - ١٤٢٤ه.

٧٤- مختصر مفيد: أسئلة وأجوبة في الدين والعقيدة، تأليف: السيد جعفر مرتضى العاملي، النّاشر: المركز الإسلامي للدراسات، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣ه - ٢٠٠٢م.

٧٥- مدينة معاجز الأئمّة الاثني عشر ودلائل الحجج على البشر، تأليف: السيد هاشم بن سليمان البحراني، النّاشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، تحقيق: الشيخ عزة الله المولائي الهمداني، المطبعة: بهمن، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ه.

٧٦- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرّسول، تأليف: المولى محمد باقر المجلسي، النّاشر: دار الكتب الإسلامية تهران - بازار سلطاني، الطبعة الثّانية سنة ١٤٠٤ه.

٧٧- مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، تأليف: الحاج ميرزا حسين

النوري الطبرسي، تحقيق: مؤسسة آل البيت عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ لإحياء التراث، الطبعة المحققة الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٧٨- مستدرك سفينة البحار، تأليف: البحاثة الحاج الشيخ علي النمازي الشاهرودي، تحقيق وتصحيح: الحاج الشيخ حسن بن علي النمازي، النّاشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

٧٩- مستدركات أعيان الشّيعة، تأليف: الشّيخ حسن الأمين بن محسن الأمين، النّاشر: دار التعارف للمطبوعات بيروت.

٨٠- مستدركات رجال علم الحديث، تأليف: البحاثة الحاج الشيخ علي النمازي الشاهرودي، المطبعة: شفق - تهران، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

٨١- المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير، تحقيق: الشيخ أحمد المحمودي، الناشر: مؤسسة الثقافة الإسلامية لكوشانبور، المطبعة: سلمان الفارسي - قم، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

٨٢- مسند الإمام علي عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، تأليف: البحّاثة الشّيخ السيد حسن القبانچي، تحقيق: الشيخ طاهر السلامي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

٨٣- المصابيح في إثبات الإمامة، تأليف: حجة العراقيين أحمد حميد الدين الكرماني، تقديم وتحقيق: مصطفى غالب، النّاشر: دار المنتظر، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٨٤- مصباح الفقاهة، تأليف: محمد علي التوحيدي التبريزي تقريرًا

لأبحاث آية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، الناشر: مكتبة الداوري في قم، المطبعة العلمية في قم، الطبعة الأولى.

٨٥- مصباح الهداية في إثبات الولاية، تأليف: آية الله الحاج السيّد علي البهبهاني، إشراف: رضا الاستادى، الناشر: مدرسة دار العلم بأهواز، المطبعة: سلمان الفارسي بقم، الطبعة الرّابعة سنة ١٤١٨هـ.

٨٦- مضمار السبق في ميدان الصدق المعروف بـ(إقبال الأعمال)، تأليف: رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن طاووس، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، نشر: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ.

٨٧- المعالم المأثورة، تأليف: محمد علي الإسماعيل پور القمشه أي القُمِّي تقريرًا لأبحاث آية الله العظمى الحاج ميرزا هاشم الآملي النجفي، المطبعة: المطبعة العلمية – قم، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٨٨- معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، النّاشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٨٩- مفتاح السّعادة في شرح نهج البلاغة، تأليف: محمد تقي النّقوي القايني الخراساني، بدون بيانات أخرى.

٩٠- المقنعة، تأليف: أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بـ(الشيخ المفيد)، النّاشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الثّانية ١٤١٠هـ.

٩١- الملل والنِّحَل، تأليف: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة – بيروت، سنة

الطبع ١٤٠٤ه.

٩٢- من لا يحضره الفقيه، تأليف: أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمّي المعروف بـ(الصَّدوق)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، الطبعة الثّانية.

٩٣- مناقب آل أبي طالب، تأليف: أبي عبد الله محمد بن علي بن شهرآشوب ابن أبي نصر بن أبي حبيشي السروي المازندراني، تصحيح وشرح ومقابلة لجنة من أساتذة النجف الأشرف، سنة الطبع ١٣٧٦ه- ١٩٥٦م.

٩٤- منتهى المطلب في تحقيق المذهب، تأليف: الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، إيران – مشهد، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ه.

٩٥- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، تأليف: لمحقق الحاج ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، تصحيح وتهذيب: السيد إبراهيم الميانجي، النّاشر: دار الهجرة إيران - قم، الطبعة الرّابعة.

٩٦- مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ه.

٩٧- موسوعة المصطفى والعِترة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، تأليف: حسين الشاكري، النّاشر: الهادي – قم، المطبعة: ستاره، لطبعة الأولى سنة ١٤١٧ه.

٩٨- موسوعة طبقات الفقهاء، إعداد: اللّجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصّادق عَلَيْهِ السَّلَامُ، المطبعة: اعتماد – قم، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ه.

٩٩- موسوعة مؤلفي الإماميّة، إعداد: مجمع الفكر الإسلامي، الناشر: مجمع الفكر الإسلامي/ معاونت آموزشي پژوهشي وزارت فرهنگ وارشاد إسلامي، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ه.

١٠٠- الميزان في تفسير القرآن، تأليف: العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم.

١٠١- النّافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، تأليف: الفقيه المقداد السيوري، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثّانية سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٠٢- نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، تأليف: السيّد علي الحسيني الميلاني، بدون بيانات أخرى.

١٠٣- النُّكت الاعتقاديّة، تأليف: محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقّب بـ(الشيخ المفيد)، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، البعة الثّانية ١٤١٤ه- ١٩٩٣م.

١٠٤- نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، تأليف: الشيخ محمد باقر المحمودي، بدون بيانات أخرى.

١٠٥- نوادر المعجزات، تأليف: أبى جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ في قم، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ه.

١٠٦- النّوادر، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن إدريس العِجلي الحِلّي، تحقيق وتقديم: السيّد محمّد مهدي السيّد حسن الموسوي الخرسان، النّاشر: العتبة العلوية المقدسة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩ه -

٢٠٠٨م.

١٠٧- الهداية في الأصول والفروع، تأليف: محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمِّي المعروف بـ(الصَّدوق)، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام الهادي عَلَيْهِ السَّلَامُ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

١٠٨- الوافي، تأليف: الحكيم العارف محمد محسن المشتهر بـ(الفيض الكاشاني)، منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عَلَيْهِ السَّلَامُ العامة في أصفهان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

١٠٩- الولاية التكوينية لآل محمد عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، تأليف: السيد علي عاشور، بدون بيانات أخرى.

فهرس الموضوعات